الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد عمومي وتسيير مؤسسات

دراسة الاستهلاك العائلي في الجزائر

(دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2014)

إعداد الطالبين:

صلاح الدين سويسي

محمد عبد الودود محمد

إشراف الدكتور:

لطفي مخزومي

إشراف الأستاذ المساعد:

عصام جوادي

لجنة المناقشة:

هشام لبزة	أستاذ محاضر صنف–أ– بجامعة حمه لخضرالوادي	رئيساً
لطفي مخزومي	أستاذ محاضر صنف –ب–بجامعة حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
أحمد بن أحمد	أستاذ محاضر صنف –ب–بجامعة حمه لخضر الوادي	مناقشا
علي ذهب	أستاذ مساعد صنف–أ–بجامعة حمه لخضر الوادي	مناقشا

السنة الجامعي:2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان

شكر وعرفان

<<وإذا تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم >> سورة ابراهيم [آ07]

اللهم لك الحمد حمدا يفوق حمد الحامدين،ولك الشكر،شكرا يَفْضُلُ شكر الشاكرين

وفاءً لما ورد في الأثر النبوي الشريف قوله صلى الله عليه وسلم <<من لا يشكر الناس لا يشكر الله >>.

نتوجه بآيات الشكر وخالص الثناء إلى الأستاذ الفاضل *لطفي مخزومي* الذي تفضل مشكورا بالإشراف على هذه المذكرة، إرشادا وتوجيها،حتى ظهرت المذكرة على الصورة التي عليها .كما لا ننسى الأستاذ الفاضل *عصام جوادي* جزاهم الله كل خير،وأبقاهم لأبنائهم وإخوانهم الطلبة سندا وذُخراً .

ونتوجه بالشكر كذلك،إلى أساتذتنا في معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الذين كانوا منارة علم ومعرفة لنا ولزملائنا

كما نغتنم هذه المناسبة، ونتقدم بالشكر والتقدير إلى الأساتذة الأجلّاء في لجنة المناقشة الذين سيكسبون هذا البحث قيمة أخرى بآرائهم وتوجيهاتهم السديدة.

كذلك نشكر كل من ساعد على إتمام هذه المذكرة ومد لنا يد المساعدة وزودنا بالمعلومات اللازمة.
نسأل الله عز وجل أن يجزيهم خير الجزاء وأن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم. إنه نعم المولى ونعم النصير.

صلاح الدين سويسي

محمد عبد الودود محمد

الإهداء

إهداء

إلى حكمتي..... وعلمي

إلى أدبي ..... وحلمي

إلى طريقي ..... المستقيم

إلى طريق ..... الهداية

إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل

إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله ....أمـــــي الغــالية .

إلى من غرس في قلبي الإنسانية و حب العلم والمعرفة

إلى من علمني الصبر والمثابرة ...ورسم لي طريق حياتي ...فأصبحت مضيئة كضياء الشمس إلى أبـي العزيـــز

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله ...إلى من علموني علم الحياة .. إلى من اظهروا لي ما هو أجمل من الحياة

إلى رياحين حياتي ...إخوتي أخواتي ...وأقربائي جميعا....إلى كل الأصدقاء و الأحباء

إلى زملائي وجميع الموظفين بثانوية ورماس ....و على رأسهم السيد المدير... إلى كل من شاركني هذا المشوار الصعب ...إليك يا من أعطيتني الكثير من دروب العلم والمعرفة ..أستاذي الفاضل لطفي مخزومي ومساعده الأستاذ عصام جوادي إلى زميلي في المذكرة... إلى كل محب لدينه معتز بلغته غيور على أمته وشعبه

إليهم جميـــعا أهدي ثمرة هذا الـجهد.

صلاح الدين

إهداء

أهدي لب هذا العمل و ثمرت هذا الجهد أولا وأخيرا ألي

إلى من سهر على تربيتي ولم يبخلاني شيئا والديا الكريمين

هما فخري واعتزازي اسأل الله لهم الجنة ...

إلى إخوتي واخواتي ...

إلى كل العائلة القريب والبعيد ...

إلى كل الأصدقاء والأحباء ...

إلى كل من يقول لا اله الا الله محمد رسول ...

إلى جيش الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ...

إلى الشعب الصحراوي المتواجد بمخيمات العزة والكرامة في تندوف و إلى الشعب الصحراوي المتواجد في الأراضي المحتلة وفي كل مكان ...

إلى جيش الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ...

إلى الشعب الجزائري الشقيق ...

إلى زملائي الطلبة الصحراويين الدارسين في جامعة الوادي ...

إلى الأستاذ المشرف لطفي مخزومي وإلى الأستاذ المساعد عصام جوادي إلى زميلي في المذكرة صلاح

إلى أصحاب الضمائر الحية ...

إلى كل الوطنيين الشرفاء ...

محمد عبد الودود محمد

الملخص

الملخص :

لقد تناولنا في دراستنا مفهوم الاستهلاك وأبرز العوامل المؤثرة فيه، والنظريات المفسرة له، وأستنتجنا أن هناك عوامل اقتصادية وغير اقتصادية مؤثرة في الاستهلاك، حسب النظريات المختلفة.

ومن الناحية القياسية، قمنا بدراسة الاستهلاك العائلي في الجزائر خلال 1980-2014، حيث قمنا بتقدير نماذج الاستهلاك العائلي، وتوصلنا إلى أن نموذج تايلور هو أفضل نموذج لتفسير سلوك الاستهلاك العائلي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية :

الاستهلاك التلقائي، الاستهلاك السابق، الدخل السابق، الدخل الدحل المتاح، الدخل الدائم.

Abstract:

We have dealt in our study with the notion of consumption and its most prominent factors and affecting theories. We have concluded that there are economic and non-economic factors that affect consumption, depending on the different theories.

From a statistical side, we have studies the household consumption in Algeria during the years from 1980 to 2014 where we have estimated the household consumption models; and came to a conclusion that Tylor's model is the best model which explains the behavior of household consumption in Algeria.

Key Words: automatic consumption, previous consumption, previous income, available income, permanent income.

الفــهارس

الفهارس

العنوان	الصفحة
الشكر والتقدير	
الإهداء	
الملخص	
الفهارس	
فهرس المحتويات	III-I
فهرس الجداول	IV
فهرس الأشكال	V
فهرس المعادلات	VI
قائمة الملاحق	VII
المقدمة	أ – ج
الفصل الأول: الاستهلاك والنظريات المفسرة له	
تمهيد	**5**
المبحث الأول: مفاهيم اساسية حول الاستهلاك	**6**
المطلب الأول: الاستهلاك وانواعه	**6**
الفرع الأول: تعريف الاستهلاك	**6**
الفرع الثاني: انواع الاستهلاك	**7**
المطلب الثاني : حاجات ودوافع الاستهلاك	**8**
الفرع الأول : حاجات الاستهلاك	**8**
الفرع الثاني: دوافع الاستهلاك	**10**
المطلب الثالث : العوامل المؤثرة على الاستهلاك	**11**
الفرع الأول : العوامل الاقتصادية	**11**
الفرع الثاني: العوامل الغير اقتصادية	**13**
المبحث الثاني: نظريات الاستهلاك	**16**
المطلب الأول : نظرية الدحل المطلق	**16**
الفرع الأول: مقاربة الدخل المطلق لكينز	**16**
الفرع الثاني: مقاربة التنبؤات لكويزنتس	**19**

المطلب الثاني : نظرية الدخل النسبي	**21**
الفرع الأول: مقاربة الدخل النسبي لديوزنبري	**21**
الفرع الثاني: مقاربة الدخل النسبي لبراون	**23**
المطلب الثالث : نظريات التفضيلات	**25**
الفرع الأول: مقاربة دورة الحياة لموديغلياني	**25**
الفرع الثاني: مقاربة الدخل الدائم لفريدمان	**28**
المطلب الرابع : نظريات اخرى للاستهلاك	**30**
الفرع الأول: مقاربة النجل	**30**
الفرع الثاني: مقاربة كالدور	**31**
خلاصة الفصل	**34**
الفصل الثاني : نمذجة قياسية حول الاستهلاك العائلي في الجزائر خلال (1980–2014)	
المبحث الأول: دراسة وصفية للاستهلاك العائلي في الجزائر	**36**
المطلب الأول: الاستهلاك العائلي وخصائصه لدى المواطن الجزائري	**37**
الفرع الأول: تعريف الاستهلاك العائلي	**37**
الفرع الثاني: خصائص الاستهلاك لدى المواطن الجزائري	**37**
المطلب الثاني : انواع العائلات في الجزائر وتطورها	**38**
الفرع الأول: انواع العائلات في الجزائر	**38**
الفرع الثاني: تطور العائلات في الجزائر	**39**
المطلب الثالث : استهلاك العائلات خلال فترة (1980–2014	**41**
الفرع الأول: استهلاك العائلات من 1980 الى 1994	**41**
الفرع الثاني: استهلاك العائلات من 1995 الى 2014	**43**
المبحث الثاني : الدراسات السابقة الخاصة بالاستهلاك العائلي	**46**
المطلب الأول : دراسات الاستهلاك العائلي الخاصة بالجزائر	**46**
الفرع الأول: دراسة جرياني ويزة	**46**
الفرع الثاني: دراسة بن عطية محمد	**46**
الفرع الثالث: دراسة أبوبكر سمير قيوة	**47**
المطلب الثاني : دراسة الاستهلاك العائلي في بعض دول الوطن العربي	**47**
الفرع الأول: دراسة ميغاري كريمة	**47**

الفرع الثاني: دراسة عصام جوادي وشريط حالد	**48**
الفرع الثالث: دراسة عبد الكريم	**48**
المطلب الثالث : الدراسات الاجنبية الخاصة بالاستهلاك العائلي	**49**
الفرع الأول: دراسة حماية الله خان	**49**
الفرع الثاني: دراسة انجوس س. ديتون وخافيير رويز كاستيو ودانكا توماس	**50**
الفرع الثالث: دراسة سيلفيان بويون	**51**
المبحث الثالث : دراسة قياسية حول الاستهلاك العائلي في الجزائر	**52**
المطلب الأول : نموذج الدخل المطلق لكينز	**52**
المطلب الثاني : نموذج الدخل الدائم لفريدمان	**56**
المطلب الثالث : نموذج الدخل النسبي لديوزنبري	**60**
المطلب الرابع : نموذج نظرية تايلور	**64**
الخلاصة	**68**
الخاتمة	**70**
قائمة المراجع	**74**
الملاحق	

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(02-01)	تطور الدخل والاستهلاك للقطاع العائلي في الجزائر خلال فترة (1980-1994)	41
(02-02)	تطور الدخل والاستهلاك للقطاع العائلي فيا لجزائر خلال فترة (1995-2014)	43

فهرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01-01)	دالة الاستهلاك عند كينز	**17**
(01-02)	منحنى دالة الاستهلاك عند Kuznets	**20**
(01-03)	التمثيل البياني لفرضية الدخل النسبي عند ديوزنبري	**23**
(01-04)	التمثيل البياني لدالة الاستهلاك حسب نظرية دورة الحياة	**26**
(02-01)	يوضح اختبار الارتباط الذاتي بالنسبة لاختبار D-W	**54**
(02-02)	اختبار تجانس التباين نموذج كينز المصحح	**55**
(02-03)	اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج كينز المصحح	**56**
(02-04)	اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج فريدمان المصحح	**59**
(02-05)	اختبار تجانس التباين لنموذج ديوزنبري المصحح	**63**
(02-06)	اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج ديوزنبري المصحح	**63**
(02-07)	اختبار تجانس التباين لنموذج تايلور	**66**
(02-08)	اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج تايلور	**67**

فهرس المعادلات

رقم المعادلة	بيان المعادلة	الصفحة
02-01	الدخل الوطني المحدد الرئيسي للاستهلاك	**16**
02-01	علاقة الاستهلاك بالدخل عند كينز	**16**
03-01	العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك	**18**
04-01	افتراض ديوزنبري لدالة الاستهلاك	**21**
05-01	دالة الاستهلاك عند ديوزنبري	**21**
06-01	دالة الاستهلاك عند براون	**24**
07-01	الميل الحدي للاستهلاك في الأجل القصير	**24**
08-01	دالة الاستهلاك الثابت في المدى الطويل	**24**
09-01	الميل الحدي للاستهلاك في الأجل الطويل	**24**
10-01	دالة الاستهلاك الفردية عند نظرية دورة الحياة	**27**
11-01	دالة الاستهلاك الكلية عند نظرية دورة الحياة	**27**
12-01	دالة الدخل الجاري عند فريدمان	**28**
13-01	دالة الاستهلاك الجاري عند فريدمان	**29**
14-01	دالة الاستهلاك الدائم عند فريدمان	**29**
15-01	دالة الانفاق الاستهلاكي للأسر ل ألن وباولي	**31**
16-01	دالة الدخل عند كالدور	**31**
17-01	دالة الاستهلاك عند كالدور	**32**
18-01	نموذج حالة التشغيل الكامل عند كالدور	**32**
19-01	نموذج كالدور المعالج بخصوص الدخل	**32**
01-02	دالة الاستهلاك عند كينز	**52**
02-02	دالة الاستهلاك حسب نموذج التقدير عند كينز	**52**
03-02	دالة الاستهلاك حسب النموذج المحسن عند كينز	**53**
04-02	دالة الاستهلاك عند فريدمان	**56**
05-02	طريقة تقدير الدخل الدائم عند فريدمان	**56**
06-02	معادلة براون	**56**
07-02	نموذج الاستهلاك المقدر بواسطة المربعات الصغرى العادية عند فريدمان	**57**
08-02	نموذج دالة الاستهلاك المصحح عند فريدمان	**57**
09-02	نموذج دالة الاستهلاك عند ديوزنبري	**60**
10-02	دالة الاستهلاك حسب تقدير النموذج عند ديوزنبري	**60**
11-02	دالة الاستهلاك حسب النموذج المصحح لديوزنبري	**60**
12-02	دالة الاستهلاك عند تايلور	**64**
13-02	دالة الاستهلاك حسب تقدير النموذج عند تايلور	**64**

قائمة الملاحق

الرقم	اسم الملحق
01	جدول يوضح تطور الدخل والاستهلاك للقطاع العائلي في الجزائر خلال الفترة (1980-1994)
02	جدول يوضح تطور الدخل والاستهلاك للقطاع العائلي فيا لجزائر خلال الفترة (1995-2014)
03	نموذج كينز
01-03	-نموذج كينز المصحح
04	نموذج فريدمان
01-04	-نموذج فريدمان المصحح
05	نموذج ديوزنبري
01-05	-نموذج ديوزنبري المصحح
06	نموذج تايلور
01-06	-اختبار التغير الهيكلي لنموذج تايلور

المقدمة

المقدمة

إن الساحة الدولية شهدت تطورات اقتصادية هامة ومتسارعة، تحتم على أي دولة ترغب في تحقيق تنمية شاملة وتحقيق الازدهار وانعاش اقتصادها مواكبة هذه التغيرات، لهذا وجب تطوير المجتمعات عن طريق كافة الموارد المتاحة، ومن هذا المنطلق يعد الاستهلاك ذو أهمية بالغة من طرف السياسة الاقتصادية من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة من قبل الحكومات لتحقيق الرفاهية والتنمية المنشودة بالنسبة للأفراد والعائلات، وصولا إلى المجتمع ككل.

ويعتبر الاستهلاك العائلي من أهم وأبرز الظواهر الاقتصادية، الذي شغل اهتمام الباحثين والمفكرين الاقتصاديين، ويلعب الاستهلاك دورا هاما في ترقية ونمو الاقتصاد، ويعد الهدف الرئيسي للنشاط الاقتصادي، وهو من العوامل المحركة للإنتاج، وهذا ما جعل المفكرين الاقتصاديين يولون أهمية كبيرة لهذه الظاهرة، وحاولوا تفسيرها لارتباطها بالظواهر الاقتصادية الأخرى، كالدخل المتاح، المستوى العام للأسعار ...الخ، فتطور مفهومها من عصر إلى آخر حسب رؤية الباحثين والمفكرين في كل عصر، وحاولوا تفسيرها من خلال مجموعة من النظريات والافتراضات حول نماذج الاستهلاك؛ الذي يعتبر الركيزة الأساسية في بناء السياسات الاقتصادية في جميع الدول المتقدمة والنامية بدرجة أقل. وتعتبر الجزائر من بين الدول التي شهدت تحولات كبيرة في نمط استهلاكها عبر السنين المختلفة، وذلك نظرا للتطورات الاقتصادية التي شهدتها منذ الاستقلال، وتتمثل أهمية هذه النماذج القياسية للاستهلاك في الجزائر في تحديد سلوك المستهلكين، ومدى تأثرهم بمختلف العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، وفي هذا السياق يأتي موضوعنا " دراسة الاستهلاك العائلي في الجزائر (دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2014) "، لهذا سنحاول دراسة الاستهلاك وأهم العوامل المؤثرة فيه، ومما سبق يمكننا طرح إشكالية البحث بالصيغة التالية :

❖ **الاشكالية الرئيسية :**

انطلاقا من النظريات الاقتصادية التي فسرت الاستهلاك على المستوى الكلي.

ماهي العوامل التي تفسر الاستهلاك العائلي في الجزائر خلال الفترة 1980-2014 ؟

ومن خلال إشكالية البحث يمكننا طرح بعض التساؤلات والتي نراها هامة لمعالجة هذا الموضوع:

1 . ما هي أهم النظريات المفسرة الاستهلاك ؟

2 . ما هي أهم المحددات المؤثرة على الاستهلاك ؟

3 . ما هو النموذج الأفضل الذي يفسر الاستهلاك العائلي في الجزائر ؟

❖ **الفرضيات :**

ومن خلال محاولة الإجابة على هذه الإشكالية والأسئلة الفرعية في هذه الدراسة، قمنا بوضع الفرضيات التالية :

1 . تتعدد وتتباين وجهات النظر المفسرة للاستهلاك، ومن أهم النظريات المفسرة نظرية الدخل المطلق.

2 . للاستهلاك عدة عوامل تؤثر فيه، ويمكن أن تكون هذه العوامل اقتصادية، كما يمكن أن تكون غير اقتصادية، ويبقى الدخل من أهم هذه العوامل.

3 . أفضل النماذج المفسرة لاستهلاك العائلات في الجزائر هو نموذج فريدمان.

❖ **مبررات اختيار الموضوع :**

1 . رغبتنا الشخصية في البحث عن هذا الموضوع لأنه يندرج ضمن التخصص.

2 . تعدد واختلاف الدراسات السابقة في موضوع الاستهلاك العائلي، الأمر الذي جعلنا نغوص في هذا الموضوع.

3 . الرغبة في استخدام تقنيات أدوات القياس الاقتصادي لتقدير دالة الاستهلاك في الجزائر، مما يسمح باتخاذ قرارات مناسبة لتحسين مستوى معيشة العائلات.

4 . فتح الآفاق المستقبلية لمن أراد البحث في هذا الموضوع.

5 . محاولة إثراء المكتبة الجامعية.

❖ **أهداف الدراسة وأهميتها :**

يتمثل هدف هذه الدراسة في أيجاد علاقة تربط استهلاك العائلات في الجزائر انطلاقا من النظريات الاقتصادية المفسرة للاستهلاك على المستوى الكلي، واعتمادا على الطرق القياسية، مع إبراز النموذج الأحسن الذي يوافق الاستهلاك العائلي في الجزائر.

أما أهمية البحث فتتجلى في الدور الذي يلعبه الاستهلاك في تفعيل الاقتصاد الوطني ونموه، وذلك باعتباره يمثل الهدف الرئيسي للنشاط الاقتصادي وذلك لأنه من أهم العوامل المحركة للإنتاج.

❖ **الإطار الزماني والمكاني :**

ارتكزت دراستنا على الاستهلاك من الناحية الكلية، وذلك لأن دراسة الاستهلاك من المنظور الجزئي يتطلب الحصول على بيانات مقطعية حول ميزانية العائلات، وما تخصصه للاستهلاك، أما الناحية الكلية ومن خلال

دراسة علاقة الاستهلاك مع مختلف المتغيرات المفسرة له، حيث كانت دراستنا حول الجزائر وما عرفته من تطور في الاستهلاك العائلي خلال الفترة 1980-2014.

❖ **المنهج والأدوات المستخدمة :**

اقتضت طبيعة البحث لدراسة الاستهلاك العائلي في الجزائر استخدام مزيج من المناهج والادوات التحليلية والاحصائية :

1 – المنهج التاريخي : استخدمنا في بحثنا المنهج التاريخي من أجل الوقوف على أهم المحطات التاريخية التي شهدها الاقتصاد الجزائري، وهذا من أجل رصد أوضاع الاقتصاد في مراحل مختلفة.

2 – المنهج الوصفي التحليلي : من خلال عرض وتحليل المادة العلمية للمشكلة، إذ أنه يعد من أنسب المناهج التي تعطي صورة وصفية تحليلية لظاهرة الاستهلاك العائلي في الجزائر.

3 – المنهج الإحصائي : اعتمدناه لدراسة المشكلة على مصادر مختلفة، حيث استمدت بياناتها من الديوان الوطني للإحصاء ونظام الحسابات الاقتصادية الجزائري كما استعملنا بعض البرامج الإحصائية والمتمثلة في (EVIEWS . EXCEL).

❖ **صعوبات البحث :**

عند انجاز أي بحث لا بد من وجود صعوبات وعراقيل ومن بينها :

1 . تباين وتعارض الإحصائيات الخاصة بالدراسة الصادرة من الهيئات المختلفة.

2 . اختلاف الإحصائيات والبيانات، مما شكل صعوبة في انتقاء المعلومة الأنسب.

3 . الربط بين التحليلات النظرية حول متغيرات معينة ووقعها في بلد معين من جهة، وإسقاط ذلك تطبيقيا بواسطة الأدوات الإحصائية المتاحة لديه من جهة أخرى.

❖ **محتوى البحث :**

حتى نتمكن من الإلمام بالموضوع والإحاطة بكل جوانبه، تم تقسيم البحث إلى فصلين بحيث تم التطرق في الفصل الأول إلى الاستهلاك والنظريات المفسرة له، متناولين في المبحث الأول مفاهيم أساسية حول الاستهلاك، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى النظريات المفسرة للاستهلاك. أما الفصل الثاني فخصصناه لنمذجة قياسية حول الاستهلاك العائلي في الجزائر خلال (1980-2014)، حيث تناولنا في المبحث الأول دراسة وصفية للاستهلاك العائلي في الجزائر، أما المبحث الثاني فكان حول الدراسات السابقة الخاصة بالاستهلاك وأخيرا تطرقنا في المبحث الثالث إلى دراسة قياسية حول الاستهلاك العائلي في الجزائر.

الفصل الأول

الاستهلاك والنظريات المفسرة له

تمهيد:

يعتبر الاستهلاك من أهم الظواهر الاقتصادية التي شكلت محور اهتمام العديد من الخبراء والمفكرين في المجال الاقتصادي، وبهذا الاهتمام فقد تعددت النظريات المختلفة باختلاف بيئة وزمن كل واحد منهم، ولهذا السبب سنحاول في هذا الفصل تقديم أهم ما جاء فيه من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول : ويشمل مفاهيم أساسية حول الاستهلاك بذكر تعريف وأنواع الاستهلاك والعوامل المؤثرة فيه.

المبحث الثاني : ويتمثل في نظريات الاستهلاك، حيث تم التطرق إلى نظرية الدخل المطلق، ونظرية الدخل النسبي ونظريات التفاضلات، بالإضافة إلى نظريات اخرى.

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول الاستهلاك

يعتبر الاستهلاك من المفاهيم الأساسية في علم الاقتصاد، وبالرغم من كثرة الباحثين والمفكرين الاقتصاديين إلا أنهم لم يختلفوا في تحديد مفهوم الاستهلاك. ومن خلال هذا المبحث تطرقنا إلى تعريف الاستهلاك وأنواعه محدداته.

المطلب الأول : الاستهلاك وأنواعه

لقد تم في هذا المطلب عرض التعاريف والأنواع المختلفة للاستهلاك.

الفرع الاول : تعريف الاستهلاك

تعريف 1 :

يقصد بالاستهلاك حصول الأفراد والأسر على السلع والخدمات المختلفة، من أجل استخدامها استخداما نهائيا، ومن الواضح أن السلع غير المعمرة والخدمات تستهلك استهلاكا مباشرا، أما السلع المعمرة فيمكن أن يستفاد منها في استعمالاتها المعتادة لفترة زمنية طويلة نسبيا، مثال ذلك السيارات الخاصة والبرادات المنزلية وأجهزة التلفزيون وغيرها[1].

تعريف 2 :

هو العملية التي تمكن الأفراد من إشباع رغباتهم، وتؤدي في نفس الوقت إلى القضاء على وجود المنفعة والقيمة في نفس الوقت، فالإنسان الذي يستهلك مادة ما يعمل في الواقع للقضاء على قيمة تلك المادة[2].

تعريف 3 :

الاستهلاك هو استخدام السلع والخدمات لإشباع حاجات ورغبات الأفراد بشكل مباشر ونهائي، وهذا الاستهلاك يمكن أن يرتبط بالاستهلاك الضروري، كما هو عليه الحال في استهلاك السلع والمنتجات الغذائية أو شبه ضروري أو كمالي، كما أنه يرتبط باستهلاك سلع تنتهي بمجرد استخدامها، أي أنها تستخدم لمرة واحدة ولا يتكرر استخدامها، وأن الاستهلاك يمكن أن يتضمن استهلاك سلع تدوم في الاستخدام لأكثر من مرة لفترة قصيرة أو لفترة طويلة ويطلق على هذه السلع بالسلع الاستهلاكية المعمرة[3].

ومن خلال التعاريف السابقة نستخرج العناصر المهمة لمفهوم الاستهلاك وهي كما يلي :

[1] احمد الأشقر،الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان ،2007، ص85 .

[2] . فتح الله ولعلو ، الاقتصاد السياسي " مدخل للدراسات الاقتصادية " دار الحداثة للطباعة ، بيروت ، 1981 ، ج1 ، ص21 .

[3] . فليح حسن خالف، الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان 2007، ص 142.

1- إقتناء الحاجات . 2- إستخدام السلعة . 3- إشباع الرغبات . 4- تحقيق المنفعة.

ومما سبق يمكننا أن نعرف الاستهلاك على أنه عملية إقتناء السلع وإستخدامها إستخداما مباشر أو غير مباشر، من أجل إشباع الرغبات وتحقيق منفعة ذاتية للفرد والأسرة بشكل عام، وقد تكون هذه السلع ضرورية أو كمالية ، وتكون طريقة استهلاك السلعة حسب ضرورة الحاجة.

الفرع الثاني : أنواع الاستهلاك

لتحديد أنواع الاستهلاك نعتمد على عدة معايير لتقسيمه ومن بين هذه المعايير:

1 . على أساس الغرض من الاستهلاك:

حيث يقسم الاستهلاك إلى نوعين: الاستهلاك النهائي (الشخصي)، والاستهلاك الوسيط (الإنتاجي). فالاستهلاك النهائي يشمل على الاستهلاك المرتبط بالأفراد والهيئات المختلفة، الذين يقومون بشراء السلع من أجل الاستخدام الشخصي، أو العائلي، أو المنزلي، بينما الاستهلاك الوسيط يرتبط باستهلاك الوحدات الإنتاجية للسلع والخدمات في العمليات الإنتاجية.

2 . على حسب الجهة المستهلكة:

حيث يقسم إلى استهلاك خاص (الفردي)، واستهلاك عام (الجماعي)، فيعرف الاستهلاك الخاص على أنه عملية استخدام السلع والخدمات لإشباع حاجات الأفراد والعائلات، أما الاستهلاك العام فهو الاستهلاك الذي تقوم به الهيئات والوحدات الحكومية وشبه الحكومية المختلفة.

3 . بالاعتماد على مصدر السلع والخدمات:

يقسم الاستهلاك في هذا المعيار إلى: الاستهلاك السوقي والاستهلاك الذاتي، حيث أنه في النوع الأول من هذا التقسيم؛ تكون عملية استعمال السلع والخدمات لإشباع الحاجات عن طريق شراء هذه السلع والخدمات من الأسواق مقابل مبالغ نقدية، بينما في النوع الثاني؛ تكون عن طريق استهلاك جزء من الوحدة المنتجة قصد تلبية حاجاتها.

4 . على أساس نوعية الشيء المستهلك:

أي سلعة كانت أم خدمة، فالاستهلاك السلعي يعرف على انه استخدام لما له وجود مادي، مثل السكر والحليب لإشباع حاجات الفرد من الغذاء. أما الاستهلاك الخدماتي فيعرف بأنه استخدام ما ليس له وجود مادي مثل النقل ، العلاج والتعليم ...وغيرها من الخدمات[1].

المطلب الثاني : حاجات ودوافع الاستهلاك

في زمننا اليوم وفي ظل المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية على تحقيق مكانة لائقة لتحقيق الربح المنشود، حيث تركز هذه المؤسسات على التسويق الذي يهتم بدراسة السلوك الانساني من أجل معرفة حاجات ودوافع ميوله نحو الاستهلاك، ومن هذا المنطلق عرضنا في هذا المطلب حاجات ودوافع الاستهلاك.

الفرع الاول : حاجات الاستهلاك

ان التعرف على الحاجات الانسانية هو أساس مفهوم التسويق الحديث وهو المفتاح لبناء المؤسسة وتحقيق الربحية والتي يجعلها في بنية تسويقية تنافسية[2].

اولا: تعريف الحاجات:

إن نقطة البداية في عملية قرار الاستهلاك هو الشعور بالحاجة لشيء ما، بمعني الافتقار لشيء مفيد وهي التي تشكل حالة عدم التوازن ما بين حالة المستهلك الفعلية والحالة المرغوبة[3]. إن الحاجات وبجميع أنواعها وأشكالها هي موجودة لكافة بني البشر ومنذ ولادتهم وإن كان البعض منهم لم يكن واضحا بشكل جلي للكثير وعلى مر العصور الأمر الذي دفع البعض إلى الاعتقاد بأن الحاجات الإنسانية ليست واحدة لدى جميع الأفراد بل هي مختلفة و متباينة.

مما تقدم يمكن التأكيد على حقيقة هامة ألا وهي أن الحاجات تولد مع ولادة الإنسان، وهذه هي صفة التشابه والتماثل الرئيسية التي تجمع بين جميع الأفراد وبغض النظر عن أمور كثيرة مثل الفترة الزمنية التي يعيشها الفرد، المنطقة الجغرافية، ومقدار الدخل الذي يكسبه .....الخ، إن الحاجات الإنسانية موجودة قبل وجود التسويق

[1] . سمير معوشي ، التحليل الكمي لسلوك الإنفاق الاستهلاكي الاسري في الجزائر اتجاه المجاميع السلعية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر 2006-2007، ص3.

[2] .ابو بكر سمير قيوة، استهلاك الاسر الجزائرية في ظروف التضخم دراسة تحليلية قياسية في الفترة (1970-2003)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص4.

[3] . شفيق حداد، نظام سويدان، السلوك النفسي للمستهلك، عمان، الاردن، 1998، ص81.

بمعني أن التسويق لا يعمل على خلق حاجة جديدة، بل دوره يتمثل في إقناع المستهلك بوسيلة أو طريقة لإشباع وتلبية المتطلبات والتي أصبح يطلق عليها الرغبات[1].

وعليه ومن كل ما تقدم يمكن تعريف الحاجة على أنها كل حالة من حالات الشعور بالحرمان والنقص لدى الإنسان، والتي وفي حالة عدم إشباعها وتلبيتها، تثير لديه نوعا من الضيق والتوتر وعدم الراحة ويمكن التمييز بين هذه الحاجات:

1- الحاجات الضرورية أو الأساسية : وهي التي لا يستطيع الإنسان أن يبقى قيد الحياة بدون إشباعها وتتمثل في الحاجة إلى الطعام الماء، الهواء، الملبس.

2- الحاجات المكتسبة : وهي تمثل ناتج ما يتعلمه الفرد من البيئة المحيطة به ، يمكن للإنسان أن يظل على قيد الحياة بدون إشباعها وتشمل الحاجة الأخرين والحاجة للاحترام والثقة بالنفس[2].

ثانيا: أنواع الحاجة : من أشهر النظريات التي تصف تدرج الحاجات الإنسانية هي نظرية " ما سلو "، وتعتبر من أقدم النظريات التي قسمت الحاجات الإنسانية إلى خمسة أنواع والتي ترتب بطريقة معينة طبقا لأهميتها من أقل مستوى للحاجات إلى أعلى مستوى وهي كما يلي:

1-الحاجات الفيسيولوجية : وتمثل أول مستوى من الحاجات وهي ضرورية لبقاء الحياة مثل : الطعام، الهواء الماء، الملبس، النوم.

2-حاجات الأمن والأمان : بعدما تم إرضاء المستوى الأول من الحاجات، تظهر الحاجة إلى الأمن والأمان والتي تحرك السلوك الفردي. تركز هذه الحاجات أكثر على الأمان المادي، وتشمل : الاستقرار، التآلف، التأكد، فالفرد يفكر في الأمان المادي لمستقبله.

3-الحاجات الاجتماعية : وهي تمثل المستوى الثالث من مدرج ماسلو، وتشمل الحاجة إلى تكوين صداقات، الحب المتبادل مع الآخرين، والتعلق الوجداني من خلال الارتباط بالطرف الآخر (الخطبة أو الزواج).

4-الحاجات الذاتية : وهي تمثل المستوى الرابع من مدرج ماسلو، وهي تعبر عن المتطلبات النفسية لتكوين انطباع مناسب أو صورة مناسبة عن الذات.

5-الحاجة إلى تحقيق الذات : الحاجة إلى إثبات الذات تشير إلى رغبة الفرد في تحقيق شيء مرتقب، ويتم التعبير عن هذه الحاجة بطرق مختلفة بواسطة الأفراد[3].

[1] . محمد صالح المؤذن، عبد الرحمان العيسوي، سيكولوجية الاستهلاك والتسويق، دار المعرفة، عمان، الاردن، 1997، ص31.

[2] . ابوبكر سمير قيوة، مرجع سابق، ص5.

[3] .عائشة مصطفى المناوي، سلوك المستهلك المفاهيم والاستراتيجيات، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، ط2، 1998، ص47.

الفرع الثاني : دوافع الاستهلاك

طالما أن وراء كل عملية استهلاك يقوم بها المستهلك بدافع أو أكثر أصبحت معرفة دوافع الاستهلاك لدى المستهلك تعد امرا جوهريا يرتكز عليه النشاط التسويقي للمؤسسات.

اولا : تعريف الدوافع :

تعرف بأنها القوى الكامنة التي تحرك الأفراد نحو إشباع سلوك معين أي أنها حاجة أو رغبة أو شيء معين يؤدي الإنسان إلى أن يتصرف بطريقة ما[1].

أي يمكن تعريفها على أنها الشعور بالرغبة الملحة التي تحث الفرد للبحث عن الإشباع، ويصبح الدافع الشراء عندما يبحث الفرد على الإشباع عن طريق شرائه لشيء ما لذلك فإن الدوافع ليست متصلة بالسلعة أو الإعلان فهي توجد في خاطر الفرد وإلى المدى الذي تؤثر فيه فإنه يتطلب الإشباع[2].

ثانيا : أنواع دوافع الاستهلاك

هناك عدة تقسيمات للدوافع :

1-هناك الدوافع الرشيدة والتي تعني قيام المستهلك بدراسة دقيقة للأمور المتعلقة بالسلعة أو الخدمة قبل الإقدام الفعلي على الشراء وكمثال على ذلك شراء سيارة فإن المستهلك يركز على السعر والمتانة ومدى توفير قطع الغيار والخدمة التي تؤديها والعمر وسهولة الاستخدام.

2- الدوافع العاطفية أي قرارات الشراء التي تكون للعاطفة أثر كبير في تقرير هامش شراء السلعة مجرد محاكاة، أو حب الظهور أو التميز على الآخرين أو للتمتع بالراحة الشخصية وكمثال على ذلك شراء سيارة على أساس فخامة الشكل واللون والمظهر وليس على أساس المنفعة ويقسم الكثير من كتاب التسويق الدوافع إلى :

2-1. دوافع أولية : أي رغبة المستهلك في إشباع حاجة الأساسية كالأكل والشرب والأمان.

2-2. دوافع انتقائية : أي تفصيل المستهلك لسلعة دون الأخرى لأسباب معينة كالشهرة، الحجم والسعر والنوع.

2-3. دوافع التعامل : ويقصد بها الأسباب التي تؤدي إلى تفصيل المستهلك للتعامل مع متجر معين دون الآخر.

ويتضح من هذه الدراسة للدوافع انها تركز على حاجات ورغبات الفرد فإن لم تشبع هذه الحاجات لأي سبب أدى ذلك إلى حدوث نوع من التوتر النفسي[3].

[1] . طلعت أسعد عبد الحميد، التسويق وبيئته، دار المعارف للنشر، مصر، 1997، ص95.

[2] . صلاح الشنواني، الإدارة التسويقية الحديثة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1998، ص172.

[3] . أبوبكر سمير قيوة، مرجع سابق، ص8.

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة على الاستهلاك

إن دراسة موضوع الاستهلاك تستدعي التعرض إلى دراسة العوامل المؤثرة عليه حيث هناك عوامل اقتصادية واخرى غير اقتصادية.

الفرع الأول : العوامل الاقتصادية

1 . الدخل :

يعتبر الدخل أحد أهم العوامل المؤثرة في الاستهلاك، باعتبار أن جزء كبير منه موجه لاقتناء أو استهلاك حاجات، إما دائمة أو مؤقتة، فالعائلات تبني خطط استهلاكها تحت قيد ميزانيتها فهي لا تستطيع استهلاك حاجات أكبر من دخلها إلا في حالة الاقتراض، وهذا ما يبين العلاقة الطردية بين الاستهلاك والدخل حيث أنه كلما ارتفع مستوى الدخل زاد الاستهلاك، وعندما ينخفض مستوى الدخل ينخفض معه الاستهلاك وهذا في حالة السلع العادية، أما بالنسبة السلع الرديئة تؤدي زيادة الدخل إلى انخفاض الطلب عليها[1].

2 . المستوى العام للأسعار:

إن مفهوم السعر ينطلق من كون ان الانتاج من السلع والخدمات له ثمن تحدد قيمته بعد تحديد تكلفته الكلية فإذا كان الانتاج ذو مستوى كلي فإنه يقاس عن طريق المستوى العام للأسعار الذي هو من العوامل المهمة التي تؤثر في الاستهلاك ولتوضيح هذا نتطرق إلى الحالتين التاليتين :

-إذا كان هناك ارتفاع او انخفاض في المستوى العام للأسعار الذي يصاحبه انخفاض او ارتفاع متناسبان في الدخل المتاح، ففي هذه الحالة ترى الاسر انها في وضعية مستقرة من حيث دخلها المتاح حيث انهم ليسوا في وضعية جيدة ولا سيئة وبالتالي يفضلون الابقاء على مستوى الاستهلاك على حاله دون تغيير.

-في هذه الحالة تكون التغيرات في المستوى العام للأسعار غير متوافقة مع تغيرات الدخل أي ان التغيرات في الدخل المتاح لها اثر مباشر على استهلاك الاسر حيث ان ارتفاع الاسعار سيؤدي إلى انخفاض في الدخل المتاح مما يكون له اثر على دالة الاستهلاك في المدى القصير[2].

فالقيمة الحقيقية للأصول السائلة تتأثر بشكل مباشر بتغيرات المستوى العام للأسعار، وهو ما يطلق عليه بأثر "بيجو"، فاتجاه الأسعار إلى الانخفاض سيؤدي إلى زيادة القيمة الحقيقية للأصول السائلة (القدرة الشرائية للثروة)

[1] . سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الثاني، جامعة الكويت، 1994 ، ص 1127.

[2] . صباح زروخي، محددات الاستهلاك العائلي في الجزائر دراسة قياسية للفترة: (1990-2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة لمسيلة، 2011-2012،ص 20.

مما يؤدي إلى زيادة نسبة الدخل الموجهة للاستهلاك، مما يؤدي إلى تحفيز المستهلكين على الرفع من إنفاقهم الاستهلاكي، أما في حالة انخفاض المستوى العام للأسعار فانه يحدث العكس[1].

3 . توزيع المداخيل :

من المعلوم أن توزيع الدخل في المجتمع لا يتم بشكل متساو بين جميع فئاته مما يترتب عليه تفاوت الميول إلى الاستهلاك، فالفئات مرتفعة الدخل تتميز بانخفاض الميل المتوسط مقارنة بالفئات الأقل دخلا. وعلى هذا فأي تغير في اتجاه توزيع الدخل لكي يصبح أكثر عدالة، قد يؤدي إلى ارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك على مستوى المجتمع.

4 . الثروة :

تعرف الثروة على أنها جميع ممتلكات الأفراد من الأصول المالية والعقارية، ولكن من المهم التمييز بين الدخل والثروة، فكثيرا ما نرى أفرادا أغنياء يملكون أموالا وعقارات، ولكن ليس لديهم وظيفة، ولا يتقاضون راتبا شهريا. وهذا يعني أن الثروة أشمل بكثير من الدخل[2].

وتدخل الثروة في كثير من الأحيان في دالة الاستهلاك الكلية كمحدد للاستهلاك، إذ يؤدي ارتفاع قيمة الممتلكات العقارية والأوراق المالية من أسهم وسندات لدى بعض الأفراد إلى زيادة ميلهم إلى الإنفاق على الاستهلاك نتيجة تحسن مركزهم المالي، مما يؤدي إلى زيادة قدرتهم على الإنفاق الاستهلاكي وبالتالي تحول دالة الاستهلاك الكلية إلى الأعلى والعكس صحيح.

5. البيع بالتقسيط :

يعني الحصول على السلع الاستهلاكية بالبيع الأجل، فيزداد حجم المشتريات الكلية على الحساب، خاصة إذا تحمل المستهلكون تكاليف منخفضة لحصولهم على السلع الاستهلاكية بهذه الطريقة، مما يؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك الكلية إلى الأعلى[3].

6. سعر الفائدة :

ان سعر الفائدة هو ذلك الثمن المدفوع مقابل التضحية بالاستهلاك الحاضر، أي انه ضمن الادخار ويعتقد البعض ان ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى الادخار، ومن ثم نقص الاستهلاك، ولكن ليس بالضرورة ان يكون هذا صحيحا، فقد يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى تقليل الكمية الواجب ادخارها وهذا بهدف تحقيق دخل

[1] . حسام داود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2005 ، ص 103.

[2] خالد واصف الوزني ،مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ،دار وائل للنشر ،الأردن ،عمان، 2007 ،ط 3،ص 80.

[3] . ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، ط3، 2005، ص 120.

ثابت كما ان الارتفاع في سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الاستثمار بسبب نقص الطلب على القروض وزيادة الادخار الحالي وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض في قيمة الدخل، ومن ثم انخفاض الاستهلاك والادخار[1].

7. القروض الاستهلاكية :

تكلفة الائتمان (سعر الفائدة على القروض المخصصة للاستهلاك) ومدى إتاحة الائتمان للقطاع العائلي(القروض الاستهلاكية) تؤثر مباشرة على قدرة العائلات على الاستهلاك، حيث إذا انخفضت تكلفة الائتمان وزاد المتاح من الائتمان للقطاع العائلي كلما زادت قدرة القطاع العائلي على الاستهلاك عند كل مستوى من مستويات الدخل، وهدا من المتوقع أن ينتقل دالة الاستهلاك إلى أعلى كلما زاد الائتمان الممنوح للقطاع العائلي[2].

8 . التضخم :

هو ظاهرة اقتصادية تترجم الارتفاع الحاد في الأسعار الذي يقابله انخفاض في القدرة الشرائية للنقود، فلو قدرنا الاستهلاك كدالة خطية بسيطة للدخل الجاري فقط فإننا سوف نبالغ في قيمة الميل الحدي للاستهلاك لأنه في فترات ارتفاع الأسعار والدخول الجارية سيكون لكل من المتغيرين أثر موجب على الاستهلاك وعليه فإن لإرتفاع الأسعار أثر واضح على نماذج الاستهلاك فالارتفاع النسبي في أسعار المواد الغذائية والمشروبات والسجائر والملابس يؤدي إلى زيادة النسبة المنفقة من الدخل على هذه السلع وبصفة عامة تزداد النسبة المنفقة للدخل على السلع الضرورية إذا ما نشأ من التضخم في أسعار هذه السلع بالنسبة لأسعار السلع الأخرى[3].

الفرع الثاني : العوامل الغير اقتصادية

سنحاول من خلال هذه العناصر معرفة أثر العوامل غير الاقتصادية على الاستهلاك العائلي من خلال التطرق **إلى** العناصر التالية :

1. العوامل الذاتية :

تتمثل هذه العوامل في السلوك النفساني للمستهلك، إذ من شأن هذه العوامل أن تقلل أو تزيد من رغبة الأفراد على الشراء، فتتأثر السلوك الاستهلاكية للأفراد داخل المجتمع نتيجة التغير في أسلوب الدعاية والإعلان

[1] . زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الفتح للطباعة والنشر، مصر، 2003، ص178.

[2] . كامل بكري واخرون ، مبادي الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ط2، 1999، ص 85.

[3] . بختي سعاد، النمذجة القياسية لدوال الاستهلاك العائلي للفترة (1970-1999)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر،2000-2001، ص30.

التغير في جاذبية السلع، التغير في التوقعات المستقبلية حول مستويات الأسعار، التوقعات حول عرض السلع وتوفرها في السوق وكذلك احتمالات تغير مستويات المداخيل في المستقبل.

فإذا توقع المستهلك احتمال تعرض البلاد لخطر الحرب، فإنه يلجأ مباشرة إلى شراء المزيد من السلع الاستهلاكية وتخزينها للاستعمال المستقبلي، حيث يمكن لهذا التوجه الاستهلاكي أن يجعل دالة الاستهلاك تنتقل إلى أعلى.كما أن توقعات حركات الأسعار من شأنها أن تؤثر على دالة الاستهلاك، فإذا توقع الأفراد ارتفاع أسعار السلع في المستقبل فإن توقعهم هذا سيدفعهم إلى شراء مزيد من السلع وبالتالي زيادة الاستهلاك الكلي وانتقال دالة إلى أعلى، كذلك إذا أعلنت الحكومة عن خطط اقتصادية جديدة من شأنها النهوض بالاقتصاد الوطني و القضاء على الركود فهذا من شأنه أن يشعر الأفراد داخل المجتمع من أن الانتعاش الاقتصادي بات قريبا وأن مداخليهم سترتفع عاجلا أم أجلا فتزداد رغبتهم بالشراء على أمل تحسن أوضاعهم الاقتصادية في المستقبل وهذا يؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك إلى أعلى. كما أن التغير في أذواق الأفراد من شأنه أن يؤثر سلبيا أو إيجابيا على الاستهلاك حسب طبيعة هذا التغير، إن تأثر الأذواق بعوامل عديدة مثل الدعاية والإعلان وتتغير المستوى الثقافي والاجتماعي، وكل هذه من شأنها أن تؤثر على مستوى الاستهلاك داخل المجتمع وتحول دالة الاستهلاك نحو أعلى أو إلى أسفل[1].

2. عوامل المحيط الاجتماعي :

لم يعر التحليل الاقتصادي الكلاسيكي والكينزي أهمية بالغة للجوانب الاجتماعية والنفسية ومدى تأثيرها على الاستهلاك بعكس نظرية الدخل النسبي ل"ديوزنبري" المعاصرة، وتصنف بأنها مدخل اجتماعي واقتصادي لتفسير السلوك الاستهلاكي للفرد بحيث ان الافراد في استهلاكهم يتأثرون بالتفاعل الذي يحصل بين رغبة الأفراد في اطار دخلهم وبين نوعية السلع المراد استهلاكها، حيث ان حرية الفرد في اتخاذ قرار الاستهلاك تظهر في تغيير جودة السلع التي يستهلكونها، وهذا يختلف عن التحليل الكلاسيكي الذي يركز على الكميات المشترات من السلع كمظهر للسلوك الاستهلاكي للأفراد.

ونجد ان هذه النظرية تركز على طبيعة التقليد والمحاكات المتعلق بالاستهلاك الذي يتضمن رغبة الأفراد في تقليد انماط معيشة الأفراد المرموقين اجتماعيا، والذين يتمتعون بمستويات استهلاك مرتفعة الشيء الذي يدفعه إلى

[1] . ضياء مجيد الموسوي، النظرية الإقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، 2009، ص ص 118-119.

زيادة استهلاكه والسحب من مدخراته، ونتيجة لذلك يشعر الفرد اما بالرضى والارتياح لمستوى استهلاكه الحالي او يشعر بعكس ذلك[1].

وهناك عوامل أخرى مثل: التقليد والمحاكاة ...الخ.

[1]. صباح زروخي، مرجع سابق، ص23.

المبحث الثاني : نظريات الاستهلاك

توجد العديد من النظريات التي تحدثت عن الاستهلاك وقامت بدراسته وتفسيره ومن بين هذه النظريات مايلي:

المطلب الأول : نظرية الدخل المطلق

لقد تطرق كل من جون مينارد كينز وسيمون كويزنتس إلى نظرية الدخل المطلق بدراسات مختلفة فلكل منهم وجهة نظر خاصة حول الدخل المطلق، وسنحاول التطرق لهذه الدراسات بشيء من التفصيل :

الفرع الأول : مقاربة الدخل المطلق لكينز

تعتبر هذه النظرية من أول النظريات الكلية المفسرة للاستهلاك حيث أعتبر كينز في كتابه الشهير"النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقد" الذي أصدر سنة 1936 أن الاستهلاك يتحدد بحسب الدخل المطلق، أي أن الفرد يخصص نسبة من دخله المطلق موجهة إلى الاستهلاك[1].

على الرغم من أن الاستهلاك يتوقف على عوامل كثيرة منها الدخل الوطني، معدلات الفائدة، مستوى الاسعار، حجم السكان، معدلات الضرائب، هيكل توزيع الدخل الوطني بين افراد المجتمع الخ ....إلا أن الدخل الوطني يعتبر المحدد الرئيسي للإستهلاك، ونعبر عن ذلك رياضيا كما يلي :

$$C = F(Y) \dots (01.01)$$

حيث C يمثل الاستهلاك الكلي (الوطني) و Y يمثل الدخل الوطني.

وهذا يعني أن الاستهلاك دالة تابعة للدخل فقط. ويمكن تمثيل العلاقة بين الاستهلاك والدخل بصورة أدق بمعادلة من الدرجة الأولى، معادلة الخط المستقيم، كما يلي :

$$c = a + b \times y \dots . (02.01)$$

حيث : $0 < b < 1, \quad a > 0$

[1] . جوادي عصام، شريط خالد، دراسة تحليلية و قياسية لسلوك استهلاك العائلات في الفترة (1970-2008)حالة : الجزائر، تونس،المغرب،مذكرة مهندس دولة في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للاحصاء والاقتصاد التطبيقي،2012-2013 ص

حيث : (a) تمثل رياضيا نقطة تقاطع دالة الاستهلاك مع المحور العمودي (محور الاستهلاك). واقتصاديا تمثل الاستهلاك التلقائي (الذاتي)، أي ذلك الاستهلاك الذي لا يتبع الدخل. أو بعبارة أخرى (a) تمثل قيمة الاستهلاك عندما يكون الدخل مساويا للصفر.

أما (b) فتمثل رياضيا ميل الخط المستقيم أو ميل دالة الاستهلاك واقتصاديا تمثل قيمة التغير في الاستهلاك الناجم عن تغير الدخل الوطني بوحدة نقدية واحدة.

ويجب أن نذكر بأن سبب افتراض العلاقة الخطية بين الاستهلاك والدخل يعود لسببين هما :

اولا: أن الدالة الخطية الاستهلاكية سهلة الدراسة، **وثانيا:** وهو الأهم، ان الدراسات التجريبية المتعلقة بالاستهلاك والدخل بينت على أن هناك علاقة خطية أو تقريبيا خطية بين هذين المتغيرين، ومن ناحية أخرى نرى من المناسب أن نذكر بأن العلاقة الممثلة في دالة الاستهلاك افتراضنا فيها بأن الزيادة في الدخل سوف تؤدي إلى زيادة الاستهلاك لكن بمقدار اقل من الزيادة في الدخل. وهذا ما نعني به عندما كتبنا :

$0 < b < 1$. [1] والشكل الموالي يوضح دالة الاستهلاك عند كينز

الشكل (01–01): دالة الاستهلاك عند كينز

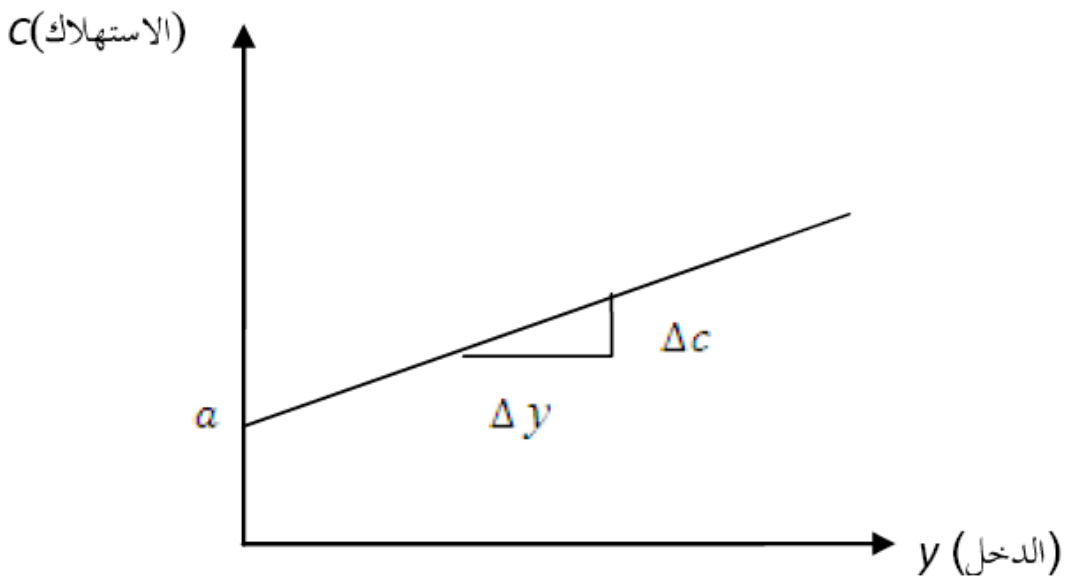

المصدر: عمر صخري، التحليل الإقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2008، ط6، ص57.

ونلاحظ من خلال الشكل أن الاستهلاك دالة تابعة للدخل ونلاحظ انه عندما يكون الدخل مساويا للصفر فإن الاستهلاك يساوي a.

[1] . عمر صخري، التحليل الإقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر،ط6، 2008، ص ص54-55.

1 . الميل الحدي للاستهلاك MPC:

وهو عبارة عن التغير في الاستهلاك الناجم عن التغير في الدخل و بما أن الرمز الرياضي المستخدم للتعبير عن التغير هو Δ، إذن الميل الحدي للاستهلاك يساوي $MPC = B = \Delta C/\Delta Y$، ويجب الإشارة إلى أن الميل الحدي للاستهلاك هو في نفس الوقت ميل دالة الاستهلاك.

وكما نعلم أن ميل معادلة الخط المستقيم دائما ثابتا فإن الميل الحدي للاستهلاك سيكون ثابتا في كافة نقاط الخط المستقيم أي في كافة مستويات الدخل.

2 . الميل المتوسط للاستهلاك APC:

وهو عبارة عن ذلك الجزء من الدخل المنفق على الاستهلاك أو بعبارة أخرى نسبة الاستهلاك إلى الدخل أي $APC = C/Y$ (الميل المتوسط للاستهلاك).

أو معدل الاستهلاك. وهذا يعني أن الميل المتوسط للاستهلاك يمثل العلاقة بين مختلف مستويات الدخل ومختلف مستويات الاستهلاك المقابلة لها.

ويلاحظ أن الميل المتوسط للاستهلاك لا يبقى ثابتا في كافة مستويات الدخل على الرغم من ثبات الميل الحدي للاستهلاك.

3 . العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك *MPC* والميل المتوسط للاستهلاك *APC*:

لتكن دالة الاستهلاك التالية :

$$\mathbf{C = A + B \times Y}$$

بقسمة الطرفين على Y نجد : $C/Y = (A/Y) + B$

ومنه $$\mathbf{APC = \left(\frac{A}{Y}\right) + MPC \ldots . (03.01)}$$

وبما أن الميل الحدي للاستهلاك هو مقدار موجب كما أن (A) التي تمثل الاستهلاك التلقائي موجبة يكون الميل الحدي للاستهلاك اقل من الميل المتوسط للاستهلاك $APC > MPC$.

من خلال هذه العلاقة يمكن ان نستنتج انه كلما زاد الدخل أدى إلى اقصان قيمة الميل المتوسط للإستهلاك، وكل انخفاض في الدخل يؤدي إلى زيادة الميل المتوسط للاستهلاك، وهذا مع افتراض ثبات الميل الحدي للاستهلاك MPC.[1]

الفرع الثاني : مقاربة التنبؤات لكويزنتس *kuznest*(1946)

في سنة 1946 نشر الاقتصادي S Kuznest تقديرات للدخل أو الناتج الوطني (Y)، والإنفاق الاستهلاكي (C) في الولايات المتحدة الأمريكية عن الفترة الممتدة من 1869 إلى 1938. وقد تمت هذه التقديرات لكل من (Y) و (C) خلال كل عشرية مع وجود بعض التداخل بين كل عقد والعقد الذي يليه. وقد تم تقدير دالة الاستهلاك من هذه البيانات الجديدة آنذاك والتي أكدت أو أثبتت بعض افتراضات كينز والمتعلقة بدالة الاستهلاك الكينزية في الفترة القصيرة (وجود علاقة ثابتة ووطيدة بين (Y) و (C) وكذلك أن قيمة الميل الحدي للاستهلاك أقل من الواحد الصحيح.

نتائج البحث لم تشر إلى انخفاض النسبة C/Y أي pmc خلال الفترة الطويلة بل أثبتت أن الميل الحدي للاستهلاك يساوي الميل المتوسط له أي $PMc = pmc$

كما هو عند كينز في الفترة القصيرة، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أن الاستهلاك المستقل في الفترة الطويلة يكون معدوما $(ca = 0)$ بينما في الفترة القصيرة $(ca > 0)$، وهذا يعني أن العلاقة بين (Y) و (C) هي علاقة تناسبية أي مهما زاد الدخل لن يؤدي ذلك إلى الزيادة في الاستهلاك. وبالتالي فإن منحنى تابع الاستهلاك ينطلق من نقطة الصفر في المدى الطويل كما يوضحه الشكل التالي:

[1] . جوادي عصام، شريط خالد، مرجع سابق، ص ص 28-29.

الشكل(01-02): يمثل منحنى دالة الاستهلاك عند kuznets

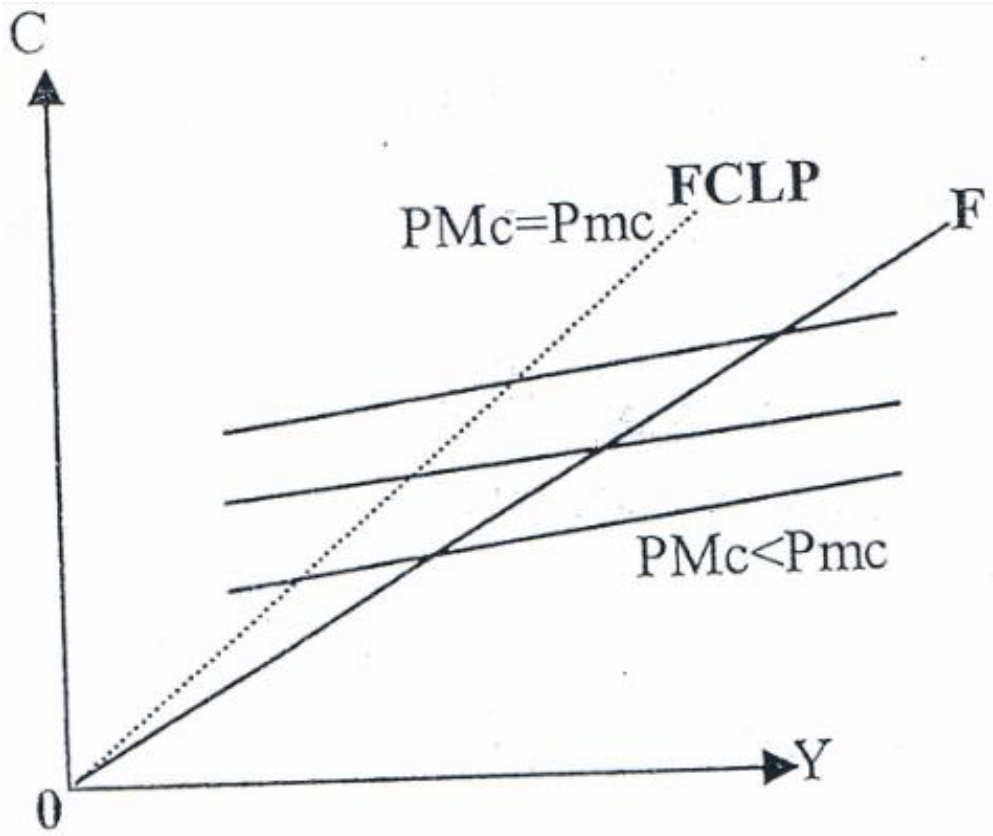

المصدر : بريبش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2007، ص107.

Pmc: الميل المتوسط للاستهلاك. ، ***PMc***: الميل الحدي للاستهلاك. ،**FCLP** : تابع الاستهلاك في الفترة الطويلة. ، **F**:تابع الاستهلاك في الفترة القصيرة.

– تشير دراسة Kunznets إلى أن نسبة C/Y أي الميل المتوسط للاستهلاك خلال سنوات ارتفاع الأسعار كانت أقل من المعدل العام للنسبة C/Y في الفترة الطويلة وأكبر من C/Y في حالة انخفاض الأسعار وهذا يعني أن C/Y تزداد بانخفاض الأسعار وتنخفض بارتفاع الأسعار.

– تشير إحصائيات الفترة الطويلة إلى عدم تغير النسبة C/Y وعلى ذلك يصبح $(PMc = Pmc)$ أي الميل الحدي للاستهلاك تساوي الميل المتوسط له عند ارتفاع الدخل في الأمد البعيد[1].

من خلال الدراستين السابقتين نستنتج أنه تم التطرق إلى نظرية الدخل المطلق من وجهتين مختلفتين فكينز درس دالة الاستهلاك على انها ثابتة ومستقرة في المدى القصير وهي تمثلها المعادلة التالية: $c = a + by$ وأن الميل

[1] . بريبش السعيد، الاقتصاد الكلي "نظريات، نماذج وتمارين محلولة"، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2007، ص ص 106- 108.

المتوسط للاستهلاك يتجه للانخفاض مع زيادة الدخل بينما أعتمد كويزنتس في تحليله على المدى الطويل كما أن الميل المتوسط للاستهلاك لا يتجه للانخفاض مع زيادة الدخل انما يظل ثابتا ومساويا للميل الحدي للاستهلاك.

المطلب الثاني : نظرية الدخل النسبي

لقد قام كل من ديوزنبري وبراون بدراسة نظرية الدخل النسبي التي تركز على استهلاك الفرد لذلك سنحاول التطرق لهذه النظرية لمحاولتنا توضيح وجهات النظر بين هذين الاقتصاديين.

الفرع الأول : مقاربة الدخل النسبي لديوزنبري

تتلخص نظرية الدخل النسبي لجيمس ديوزنبري في أن الاستهلاك هو دالة تابعة للدخل النسبي أي الدخل نسبة إلى دخول الأفراد الآخرين أو استهلاكهم ونسبة إلى الدخل السابق أو الاستهلاك السابق. ولقد لاحظ ديوزنبري بأن الميل الوسطي للاستهلاك لشخص ما هو إلا دالة عكسية لوضعه الاقتصادي نسبة إلى الأفراد الذين يعيشون معه أو يجاورونه. وهذا يعني أنه إذا كان هذا الشخص له أقل دخل في مجموعته فإن ميله الوسطي للاستهلاك سيكون كبيرا. أما إذا كان له أعلى دخل ميله الوسطي للاستهلاك سيكون صغيرا، والسبب في ذلك أن هذا الشخص يشعر بالطمأنينة والارتياح إذا كان استهلاكه أكبر من استهلاك الأشخاص الآخرين لذا ربما يكون هذا دافعا له لتخفيضه.

بينما لا يشعر بالطمأنينة والارتياح إذا كان استهلاكه أقل من استهلاك الآخرين لذا ربما سيرفعه، وبما أن استهلاك الفرد هو دالة تابعة لدخله نسبة إلى دخول الأفراد الآخرين فلا داعي إذا بأن نفترض بأن نسبة الاستهلاك إلى الدخل الكلية (الميل الوسطي الكلي للاستهلاك) سينخفض عندما يرتفع دخل كل فرد من أفراد المجتمع.

ولقد افترض ديوزنبري بأن الاستهلاك الكلي هو دالة تابعة للدخل الحالي (الجاري) ولأعلى دخل سابق أي:

$$C = F\left(Yc، Ypp\right) \ldots . (04.01)$$

حيث C تمثل كالعادة، الاستهلاك الكلي أو الوطني وYc تمثل الدخل الحالي أو الجاري Current lncome وYpp تمثل أعلى دخل سابق previous peak lncome واستخرج ديوزنبري دالة الاستهلاك التالية :

$$\left(\frac{C}{Yc}\right) = a + b\left(\frac{Yc}{Ypp}\right) \ldots . (05.01)$$

وتبين هذه العلاقة بأن الميل الوسطي للاستهلاك (APC) ينخفض كلما ارتفعت نسبة الدخل الحالي إلى أعلى دخل سابق. وأن الميل الحدي للاستهلاك (MPC) ستكون أقل من (a) وتعتمد على هيكل توزيع الدخل الوطني.

ولقد وجد ديوزنبري العلاقة بين الاستهلاك الحقيقي Real Consumption والدخل المتاح الحقيقي Real Disposable lncome للفترة ما بين 1929 و 1940 كما يلي :

$$\frac{C}{Yc} = 1.196 - \frac{Yc}{Ypp}$$

أو :

$$C = 1.196Yc - 0.25\frac{Yc}{Ypp}$$

فإذا كان مثلا، الدخل الحالي الحقيقي يساوي أعلى دخل سابق فإن الميل الوسطي للاستهلاك سيكون 0.946.

$(APC) = 1.196 - 0.25 = 0.946$ الميل الوسطي للاستهلاك.

أما إذا كان الدخل الحالي يساوي مثلا، (5) بالمائة أكبر من أعلى دخل سابق فإن الميل الوسطي للاستهلاك سينخفض إلى 0.934 .

$0.934 = 1.196 - 0.25\frac{105}{100}$ = الميل الوسطي للاستهلاك. من هذا نستنتج أنه إذا كان (Yc) أكبر من (Ypp) (ولكن الزيادة في الدخل الحالي هي زيادة مؤقتة) فإن هذا الفرد سيزيد من استهلاكه ولكن بنسبة أقل من الزيادة في الدخل. أي هناك علاقة غير تناسبية Not proportional بين الاستهلاك والدخل.

أما إذا كان (Yc) أكبر من (Ypp)، ولكن الزيادة في الدخل الحالي هي زيادة دائمة، فإن الفرد سيزيد من استهلاكه بنفس الزيادة في الدخل مما يعني أن هناك علاقة تناسبية بين الاستهلاك والدخل.

أما إذا كان أعلى دخل سابق (Ypp) أكبر من الدخل الحالي (Yc) فإن الفرد سيخفض من استهلاكه. غير أن التخفيض في الاستهلاك سيكون أقل من التخفيض في الدخل لأن هذا الفرد سيحاول المحافظة على المستوى السابق من الاستهلاك. فلنفرض أن دخل الفرد هو (Y1) كما هو مبين في الشكل الأتي ولنفرض الآن أن دخله قد انخفض إلى (Y2) فهذا سيدفع الفرد إلى تخفيض الاستهلاك. إلا أنه عوضا عن تخفيض استهلاكه

بالمقدار (C1–C2) فإنه سيخفضه فقط بالمقدار (C1–C3). ويسمي ديوزنبري هذه الظاهرة ب Ratchet Effect[1]. كما يوضحه الشكل التالي.

الشكل (01–03): التمثيل البياني لفرضية الدخل النسبي

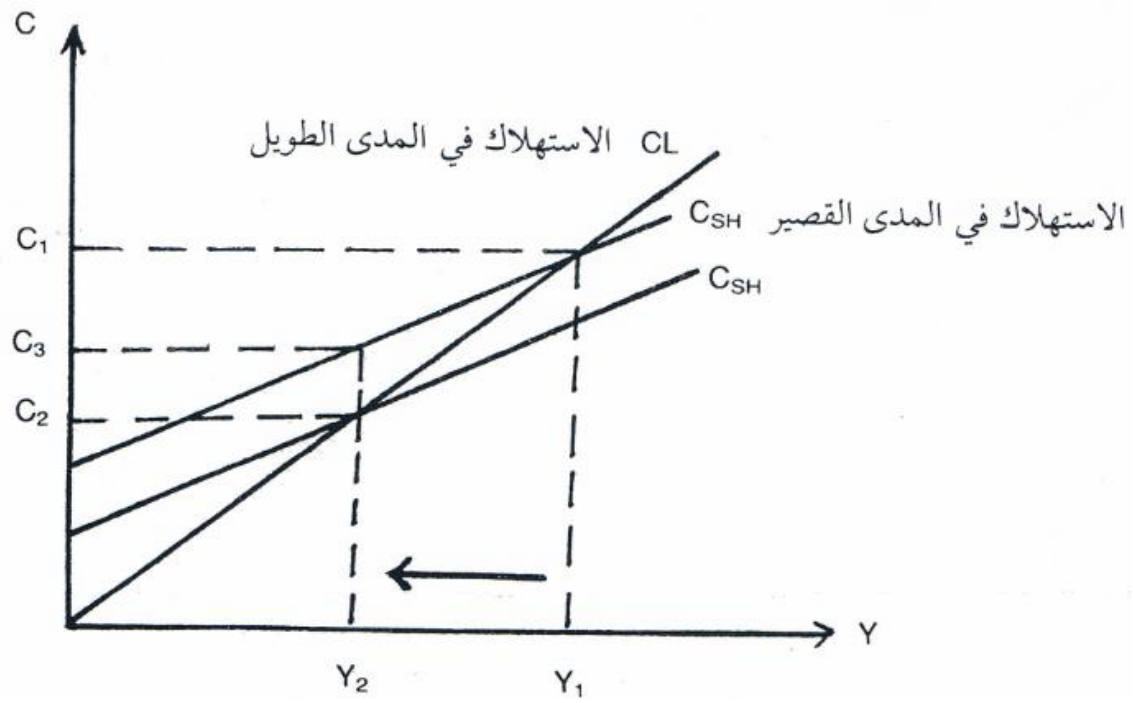

المصدر : عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008،ص154.

من خلال الشكل نلاحظ أنه عندما يكون الدخل مرتفع Y1 يكون الاستهلاك أيضا C1 مرتفع وعندما ينخفض الدخل Y2يصاحبه انخفاض في الاستهلاك C2 وهذا في المدى الطويل أما في المدى القصير نلاحظ انخفاض الاستهلاك إلى C3 ونلاحظ ان فارق الانخفاض في الاستهلاك في المدى اكبر من فارق الانخفاض في المدى القصير.

الفرع الثاني : مقاربة الدخل النسبي لبراون

من أجل التوفيق بين نتائج دراسات دالة الاستهلاك على المدى القصير ودراسات السلاسل الزمنية وامتدادًا لتحليل ديوزنبري القاضي بأن الفرد يحاول الحفاظ على مستوى الاستهلاك السابق، وبصيغة بديلة للصيغة السابقة نظرًا لتعرض فرضية الدخل النسبي إلى انتقادات نتيجة المشكلات الناجمة عن استخدام الدخل السابق والدخل الجاري كمتغيرات تفسيرية في نفس الدالة وهى دالّة تأخذ في اعتبارها الاستهلاك السابق كمتغير معبر عن

[1] . عمر صخري، مرجع سابق، ص ص 151 – 154.

العادات الاستهلاكية التي تؤثر على الاستهلاك بالزيادة في حالة زيادة الدخل وبالثبات النسبي في حالة انخفاض الدخل

قام الاقتصادي براون (**Brown**) سنة 1952 بتقدير دالة الاستهلاك، وحسبه (براون) فإن السلوك الاستهلاكي للأفراد يتغير ببطء، أي أن مستوى الاستهلاك السابق يؤثر على مستوى الاستهلاك الحالي؛ وهو بذلك يوضح أثر العادات الاستهلاكية على الاستهلاك الحالي، وكانت الصيغة الرياضية لدالة الاستهلاك ل **براون** كما يلي :

$$Ct = cyt + a\ Ct-1 + b \quad ...(06.01)$$

(مع : $0 \leq a < 1$ و $0 < c < 1$).

حيث أن Ct : الاستهلاك الجاري، Yt :الدخل الجاري، $Ct-1$: الاستهلاك السابق (الاستهلاك المتباطئ). وعليه فكلما كان المعامل (a) مرتفعًا، كلما كان الاستهلاك الماضي يمارس أثر ذاكرة هام على الاستهلاك الحالي. ففي الأجل القصير فإن عادات الاستهلاك تكون معلومة أي ($Ct-1$) لا يمكن أن تتغير وعليه فإن الميل الحدي للاستهلاك في الأجل القصير يساوي:

$$MPC = \frac{\partial Ct}{\partial Yt} = c \quad ...(07.01)$$

أما على المدى الطويل فعلى العكس من ذلك؛ إذ كل ارتفاع في الدخل سينتقل من فترة إلى أخرى بواسطة حدا الاستهلاك السابق، حيث أن ارتفاع الاستهلاك في الفترة (t) يؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك في الفترة ($t+1$) ثم الفترة ($t+2$)..... وهكذا في الأجل الطويل، إذا كان الاستهلاك ثابتا، فإن دالة الاستهلاك يمكن كتابتها:

$$C = cY + aCt - 1 + b \quad ...(08.01)$$

وعليه يكون الميل الحدي للاستهلاك على المدى الطويل كما يلي:

$$MPC = \left(\frac{c}{1-a}\right) ...(09.01)$$

وهو أكبر من الميل الحدي للاستهلاك في المدى القصير. إن صيغة **براون** تفسر الأسباب التي جعلت دراسات السلاسل الزمنية تجد قيمًة أكثر قوة من دراسات الفترات القصيرة[1].

[1] . جبارة مراد، انعكاس إعادة توزيع الدخل عن طريق الزكاة على دالة الاستهلاك الكلية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف–، 2008-2009، ص ص 65-66.

من خلال هاتين الدراستين التي اجراها كل من ديوزنبري وبراون لاحظنا ان ديوزنبري استخلص في دراسته على ان الفرد يقوم بإنفاق دخله على اساس الوسط الذي يعيش فيه، حيث اذا كان دخله مرتفع والمجتمع الذي يعيش فيه دخله منخفض ويستهلك نسبة قليلة فإن هذا الفرد سيخفض من استهلاكه تقليدا لمجتمعه والعكس صحيح بينما استخلص براون هو الاخر من دراسته على أن الاستهلاك الحالي للفرد مرتبط بالإضافة إلى دخله المتاح باستهلاكه في الفترة السابقة.

المطلب الثالث: نظريات التفضيلات

تتمثل نظريات التفضيلات في دراسة الدخل وكيفية استهلاكه إعتمادا على المراحل التي يمر بها الانسان على طول حياته و توقعاته المستقبلية.

الفرع الاول: مقاربة دورة الحياة لموديغلياني وأندو

تنص هذه النظرية، التي قدمها كل من موديغلياني وأندو، بأن المستهلك يرغب في توزيع موارده بشكل يمكنه من المحافظة على نفس المستوى تقريبا من الاستهلاك في كل سنة من سنوات حياته. فكما هو معروف فإن دخل الفرد يتأثر بعوامل كثيرة منها العمر، الحالة التعليمية، الخبرة، إلخ ... وبالتالي فإن الاستهلاك يتأثر أيضا بهذه العوامل. فمن ملاحظة الشكل أدناه نجد أن الإنسان عندما يكون شاب، في مستهل حياته الوظيفية، يستهلك كثيرا (زواج، شراء سيارة بيت إلخ ...) بل أن استهلاكه يفوق دخله أحيانا (سيقترض مثلا). لكن عندما يصبح في متوسط عمره (40 سنة إلى 45 سنة) فإنه يصبح يدخر أكثر وهذا حتى يتمكن من أن يحافظ على نفس المستوى من الاستهلاك بعد التقاعد، حيث بعد تقاعده سوف يستعمل مدخراته إلى أن يموت[1].

يعتبر كل من أندو وموديغلياني بأن الفرد يحصل على تيار من الدخل بحيث أنه يكون منخفضا في أول حياته وذلك لضعف إنتاجيته، لكن و مع مرور الزمن و نتيجة التعود على العمل فإن إنتاجية ذلك الفرد سترتفع وهذا سيدفع بالدخل إلى الارتفاع ثم يميل الدخل إلى الانخفاض في آخر حياته وذلك لنقص إنتاجيته، وبإمكاننا تمثيل هذا التيار من الدخل في الشكل الآتي.

[1] . عمر صخري، مرجع سابق، ص160.

الشكل(01-04) : التمثيل البياني لدالة الاستهلاك حسب نظرية دورة الحياة

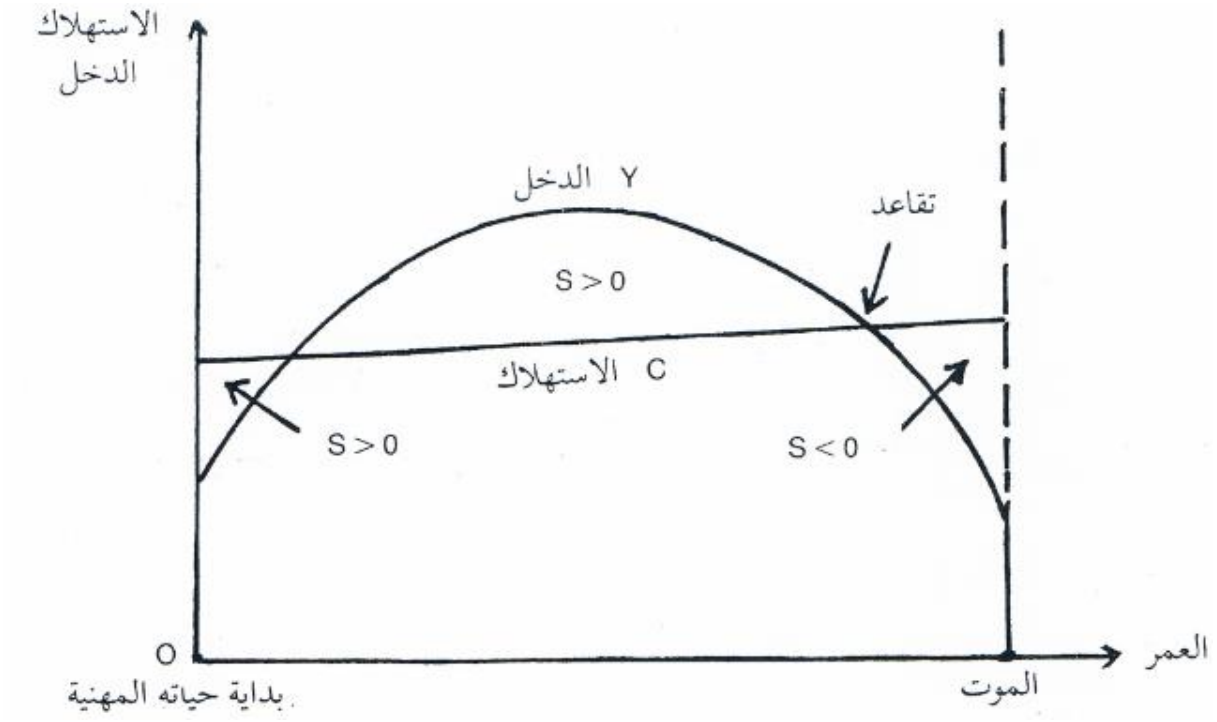

المصدر : عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008،ص161.

حيث أن: T : تعبر عن فترة حياة الفرد المتوقعة

S: الادخار . ، C : الاستهلاك . ، Y: الدخل.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الفرد يلجأ إلى الاقتراض في بداية حياته حيث أن الدخل أقل من الاستهلاك وبالتالي فإن الادخار سالب، وهو معبر عنه في الجزء الأول من المخطط. أما في متوسط حياته فإنه يقوم بادخار جزء من دخله ويقوم بتسديد الديون التي عليه. وفي آخر حياته يلجأ إلى الجزء الذي ادخره في متوسط حياته لكي يستهلكه وذلك أثناء فترة التقاعد وهو الجزء الثاني من المخطط[1].

ويمكن شرح نظرية دورة أو حلقة الحياة رياضيا كما يلي: تفترض هذه النظرية انه في الفترة الزمنية (t) فإن الفرض سيمتلك كمية من الثروة الاسمية (النقدية) *Nominal Wealth* ولتكن *Wt*. كما تفترض بأن كل فرد يمكن له معرفة دخله الحالي في تلك الفترة الزمنية وليكن (Yt) (الدخل الناتج عن العمل)، كما يعرف أيضا

[1] . جرياني ويزة، استهلاك العائلات الجزائرية دراسة قياسية تحليلية للفترة (1980-2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة اوكلي محند الحاج –البويرة-،2013-2014، ص ص 24-25.

القيمة الحالية للدخل المتوقع في المستقبل (Vt)(الدخل المتوقع الناجم عن العمل). وعليه فإن دالة الفرد الاستهلاكية، استنادا إلى هذه النظرية، يمكن عرضها في الصيغة التالية:

$$Ct = a1Yt + a2Vt + a3Wt \ldots(10.01)$$ (دالة الاستهلاك الفردية)

حيث $a1$ و$a2$ و $a3$ ثوابت و أن :

$$a1 > 0 \quad ،0 < a2 < 1 \qquad ، \quad 0 < a3 < 1$$

كما أن $a1$ و$a2$ و$a3$ تعتمد على العمر ومتوسط الحياة و ....

إن المعادلة السابقة، إذا أخذناها على المستوى الكلي، تصبح كما يلي:

$$Ct = A1Yt + A2Vt + A3Wt \ldots(11.01)$$ (دالة الاستهلاك الكلية)

حيث (At) تعتمد على توزيع الأعمار ومتوسطات الحياة إلخ ...$(i = 1 ، 2 ، 3)$

ومن المعادلة الأخيرة نجد أن الميل الوسطي للاستهلاك (APC) يساوي:

وإذا افترضنا أن Yt و Vt سيتغيران بنفس النسبة وهذا يعني الميل الوسطي للاستهلاك (APC) سيعتمد فقط على المقدار (Wt/Yt) وفي المدى القصير وخلال فترة ارتفاع الدخل فإننا نتوقع من النسبة (Wt/Yt) أن تنخفض حيث الثروة لن تتغير عادتا في المدى القصير، وإذا تغيرت فسيكون حجم التغير صغير وبالتالي فإن الميل الوسطي للاستهلاك سينخفض من جراء ذلك. أما إذا انخفض الدخل فإن النسبة (Wt/Yt)سترتفع مما يعني أن الميل الوسطي للاستهلاك (APC) سيرتفع أيضا. نستنتج مما سبق أن العلاقة بين الاستهلاك والدخل في المدى القصير هي علاقة غير تناسبية.

أما في المدى الطويل، فإن النسبة (Wt/Yt) ستكون تقريبا ثابتة، أي كلما زاد الدخل فإن الثروة ستزداد أيضا بنفس النسبة. مما يؤدي إلى ثبات الميل الوسطي للاستهلاك. وهذا يعني أن العلاقة بين الاستهلاك والدخل، في المدى الطويل، هي علاقة تناسبية، أي كلما زاد الدخل فإن الاستهلاك سوف يزداد بنفس زيادة الدخل. والعكس صحيح[1].

[1] . عمر صخري، مرجع سابق، ص ص161- 162.

من خلال ما تعرض له كل من فريدمان في نظرية الدخل الدائم وموديغلياني في نظرية دورة الحياة عن الدخل وكيفية استهلاك الفرد حسب وجهة كل منهما فقد اتجه الاول على أن الدخل يبنى على التوقعات المستقبلية بينما توصل موديغلياني على ان الفرد يصرف دخله حسب المراحل المتغيرة من حياته.

الفرع الثاني : مقاربة الدخل الدائم لفريدمان

يرى فريدمان أن نظريتا الدخل المطلق والدخل النسبي قامتا على مفهوم الدخل الجاري كأساس لدراسة العلاقة بين الدخل والاستهلاك وبالتالي الادخار. وكما سبق، فقد رأى كينز أن الجزء من دخل الأسرة الذي يخصص للاستهلاك إنما يتوقف على المستوى المطلق لهذا الدخل، في حين أن نظرية الدخل النسبي وجدت أن هذا الجزء إنما يتوقف على مستوى دخل تلك الأسرة بالنسبة لدخول الأسر المجاورة لها، و التي تماثلها على مقياس الدخل. كذلك يرى فريدمان أن الدالة الأساسية للاستهلاك وبالتالي الادخار هي دالة تناسبية، مثله في ذلك مثل ديوزنبري، إلا أنه يجد أن هذه الدالة ليست لها علاقة بين الدخل الجاري والاستهلاك الجاري الذي أشار إليها كينز. و لكن العلاقة بين ما أسماه بالدخل الدائم والاستهلاك الدائم، حيث تقوم نظرية الدخل الدائم على فرض أساسي، وهو أن الاستهلاك الدائم نسبة ثابتة من الدخل الدائم.

وقد فرض فريدمان أن الدخل الدائم يعتمد على ثلاثة عناصر أساسية هي:

أ– الدخل الجاري يحتوي على عنصرين أحدهما دائم ويسمى الدخل الدائم، و أحدهما مؤقت ويسمى الدخل المؤقت، هذا الأخير لا يتصف بالاستمرارية وهو إما أن يكون موجبا أو سالبا، فعلى سبيل المثال، إذا ارتفعت الأسعار السوقية للأسهم فجأة فإن الربح الرأسمالي المحقق من بيعها يعتبر دخلا مؤقتا موجبا، و في حالة انخفاض الأسعار نعتبره دخلا مؤقتا سالبا، و لذا فإن:

$$Y = Yp + Yt \ldots\ldots\ldots\ldots (12.01)$$

حيث:

Yp : يمثل الدخل الدائم. Yt : يمثل الدخل المؤقت. Y : يمثل الدخل الجاري.

و الدخل الدائم هنا هو عبارة عن المتوسط المرجح (الترجيح متناقص) للقيم السابقة والحالية للدخل أي:

$$Yp = 1\,Yt + \alpha 2Yt - 1 + \alpha 3Yt - 2 + \cdots$$

$$\begin{cases} \alpha 1 + \alpha 2 + \alpha 3 + \cdots = 1 \\ et \\ \alpha 1 > \alpha 2 > \alpha 3 > \cdots \end{cases}$$

وبنفس الطريقة يقسم فريدمان الاستهلاك الجاري إلى عنصر دائم وعنصر مؤقت، أي أن :

$$C = Cp + Ct \quad \ldots(13.01)$$ حيث:

Cp : الاستهلاك الدائم. ، Ct: الاستهلاك المؤقت. ، C : الاستهلاك الجاري.

والاستهلاك الدائم Cp هو الاستهلاك الذي يتحدد بالدخل الدائم. أما الاستهلاك المؤقت Ct فإنه قد يفسر باعتباره استهلاكا غير متوقع، مثل فاتورة الطبيب غير المتوقعة، فإذا كان موجبا فإن الاستهلاك الجاري للأسرة يعتبر أكبر من الاستهلاك الدائم لها، و إذا كان سالبا فإن الاستهلاك الجاري يعتبر أقل من الاستهلاك الدائم.

ب– يمكن توضيح الاستهلاك الجاري في المعادلات الآتية التي توضح فروض نظرية الدخل الدائم وعلاقات عناصرها بعضها البعض.

الاستهلاك الدائم = نسبة ثابتة × الدخل الدائم

$$Cp = K \times Yp \quad \ldots\ldots(14.01)$$

وحيث أن K يمثل الميل الحدي لاستهلاك الدخل الدائم، و هو يعتمد على متغيرات متعددة، منها بشكل خاص معدل الفائدة (i)، الثروة غير البشرية إلى الثروة الكلية (البشرية + المادية)(W)، و عوامل أخرى (u) مثل: العمر، الذوق، الجنس، العادات...إلخ، أي :

$$K = f(i, W, u)$$

وهذا يعني أن دالة الاستهلاك وفقا لفرض الدخل الدائم هي دالة نسبية، تشير إلى أن التغير في الدخل الدائم بنسبة معينة يؤدي لتغير الاستهلاك الدائم بنفس النسبة، ومن ثم فإن الميل الحدي للاستهلاك ثابت عبر الزمن ويساوي الميل المتوسط للاستهلاك، كما يعني هذا أن تأثير الدخل المؤقت على الاستهلاك الدائم يقترب من الصفر. ومنه فالميل المتوسط للادخار عند جميع مستويات دخل الأسرة يكون ثابتا، بمعنى أن الأغنياء والفقراء يخصصون نسبة واحدة من دخلهم للادخار. لكن هذه النتيجة قد لا تتفق مع الواقع، ذلك أن درجة تفضيل الاستهلاك الحاضر على الاستهلاك المستقبل ربما لن تكون واحدة عند جميع مستويات دخول الأسر. فنحن نعلم أن تفضيل إستهلاك الحاضر على الاستهلاك المستقبل بالنسبة للأسرة الفقيرة يكون أكبر منه بالنسبة للأسرة

الغنية. مثل هذا التفضيل يعمل على تخفيض نسبة ادخار الأسر الفقيرة بالنسبة لدخولهم والعكس صحيح بالنسبة للأسر الغنية.

والاعتقاد الراسخ بين الاقتصاديين المحدثين هو أن فرضية الدخل الدائم تتسق مع نتيجتين بالغتي الأهمية، أمكن التوصل إليهما من خلال التجربة العملية:

– الميل الحدي للاستهلاك في المدى القصير أقل من الميل الحدي للاستهلاك في المدى الطويل.

– إن الميل المتوسط للاستهلاك في المدى الطويل يميل إلى أن يكون ثابتا.

ج– افترض فريدمان أنه ليس هناك علاقة بين:

– الدخل المؤقت والدخل الدائم.

– الاستهلاك المؤقت والاستهلاك الدائم.

– الدخل المؤقت والاستهلاك المؤقت[1].

المطلب الرابع : نظريات اخرى للإستهلاك

في هذا المطلب سنحاول تقديم اهم ما جاء في دراسة كل من انجل وكالدور اللتان تناولتا موضوع الاستهلاك.

الفرع الاول : مقاربة انجل

يعتبر أنجل أول من قام بدراسة مقطعية للاستهلاك أي اعتمادا على معطيات من عينة 200 أسرة، ثم قسمها إلى ثلاث أنواع :

– أسر محتاجة تعتمد إلى حد ما على المساعدات الاجتماعية.

– أسر ذات دخل منخفض.

– أسر غنية وجودها لا يعتمد على الغير.

وفي سنة 1857 قام أنجل بدراسة تجريبية حول الإنفاق الاستهلاكي وتوصل إلى ما يعرف حاليا "بقوانين أنجل" وهي كالتالي:

القانون الأول : كلما ارتفع الدخل فان النسبة المخصصة للإنفاق على المواد الغذائية تتناقص، مما ينتج عنه مرونة دخلية أصغر من الواحد.

[1] . احمد سلامي، محمد شيخي، " تقدير دالة الادخار العائلي في الجزائر 1970-2005 "، مجلة الباحث،(ع.2008/06)، ص ص133-135.

القانون الثاني : مهما تغير الدخل فإن النسبة المخصصة للإنفاق على الألبسة، السكن، التدفئة والإنارة تبقى ثابتة، وبالتالي المرونة الدخلية تساوي واحد.

القانون الثالث : الجزء المخصص لبقية النفقات الاستهلاكية يزداد بنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل، أي أن مرونة الدخل أكبر من الواحد.

وبناءا على هذه القوانين يرى انجل أنه كلما كانت الأسرة فقيرة كلما كان الجزء المخصص من ميزانيتها على الإنفاق الاستهلاكي أكبر .

وفي سنة 1985 تم تأكيد القوانين الثلاث لأنجل من طرف " الن و باولي " بعد إجراء دراسة قياسية على ميزانية الأسر حيث تمكنا من اختبار قوانين أنجل وخلصا إلى المعادلة التالية :

$$Cij = aj + bjYi \quad \ldots.(15.01)$$

حيث : Cij : تمثل الانفاق الاستهلاكي للأسرة (i) على المجموعة السلعية (j) .

Yi : يمثل دخل الأسرة (i).

Aj : يمثل الإنفاق الاستهلاكي التلقائي غلى المجموعة السلعية (j) .

Bj : يمثل ميل دالة الإنفاق الاستهلاكي على المجموعة السلعية (j)[1].

الفرع الثاني: مقاربة كالدور

يتفق كالدور kaldor مع كينز keynes وكلاكي kalaki لكن يختلف في كون أنه يفترض حالة التشغيل الكامل التي تتساوى فيها الادخار الكلي مع الاستثمار الكلي مستبعد في ذلك حالة الطلب الكلي الذي ينص عليه قانون ساي la loi de say وبأن الإنتاج الكلي محدود بسبب الموارد المحدودة، ونموذج كالدور مبني على حالة توزيع المداخيل حيث يفترض أن الدخل ينقسم إلى قسمين حسب التقسيم الاجتماعي، طبقة العمال يكسبون دخولهم نتيجة القيام بالنشاط مقابل الأجر الذي يتقاضونه. أما المستثمرين أو الرأسماليين فيحصلون على دخولهم من الممتلكات في شكل أرباح، وبالتالي يصبح الدخل عبارة عن تجميع بين مداخيل الطبقتين.

$$Y = W + \pi \qquad \ldots(16.01)$$

W: اجر العمال les salaires ، π: الأرباح les profits

[1] . جرياني ويزة، مرجع سابق، ص17.

وتفترض النظرية أن العمال يكون لديهم ميل متوسط للاستهلاك مرتفع نسبة إلى دخل العمل W. بينما الرأسماليين يكون لديهم ميل متوسط للاستهلاك منخفض نسبة إلى دخل الاستثمارات أو الممتلكات π، يعني أن دالة الاستهلاك حسب مفهوم كالدور تكون على شكل:

$$C = cwYw + c\pi Y\pi \ldots\ldots (17.01)$$

ومنه تفرق نظرية كالدور بين الأفراد مشكل بذلك طبقتين، الطبقة الشغيلة والطبقة الرأسمالية، حيث:

Cw : يدل على الميل المتوسط للاستهلاك للطبقة الشغيلة.

$C\pi$: يدل على الميل المتوسط للاستهلاك للطبقة الرأسمالية.

حيث : $Cw < C\pi$ ومستقلين عن بعضهما البعض.

كما يفترض النموذج حالة التشغيل الكامل التي تتساوى فيها الادخار الكلي مع الاستثمار الكلي معبر عنه رياضيا:

$$\begin{cases} I = s\pi w + s\pi\pi \\ 0 \leq sw < \frac{1}{y} \leq s\pi \leq 1 \end{cases} \quad \ldots(18.01)$$

يدل نموذج كالدور على أن الميل الحدي للادخار للطبقة الشغيلة اقل من الميل المتوسط للادخار بينما الميل الحدي للادخار للطبقة الرأسمالية تكون مرتفعة مما يدل على أن الاستثمارات ناتجة عن ادخار الطبقة الرأسمالية وهنا كالدور يعطي أهمية كبير لادخار الطبقة الرأسمالية لأن إنشاء المؤسسات يحتاج إلى رأس مال كبير.

وفي سنة 1961 عالج كالدور نموذجه بخصوص الدخل حيث أدرك بأنه أهمل الفائدة من الادخار الطبقة العاملة πw ليصبح

$$Y = W + \pi w + \pi \quad \ldots(19.01)$$ [1].

مما سبق وجدنا أن انجل اجرى دراسته على ثلاثة أنواع من العائلات غنية، متوسطة، فقيرة لمعرفة كيفية التصرف في ميزانية كل اسرة من الدخل وسلوكها الاستهلاكي، فتوصل إلى أنه كلما كانت الأسرة فقيرة كلما كان الجزء المخصص من ميزانيتها على الإنفاق الاستهلاكي أكبر، ودراسة كالدور مبنية على حالة توزيع المداخيل حيث قسم الدخل إلى قسمين على حسب التقسيم الاجتماعي إلى طبقة العمال يكسبون دخولهم نتيجة القيام

[1] . بن عطية محمد، دراسة استهلاك العائلات الجزائرية ما بين سنة 1969 و 2005، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ابي بكر بالقايد تلمسان، 2005-2006، ص ص 30.31.

بالنشاط مقابل الأجر، والمستثمرين أو الرأسماليين فيحصلون على دخولهم من الممتلكات في شكل أرباح، كما يرى كالدور انه يجب اعطاء عناية لإدخار المستثمرين، وذلك لإنشاء المؤسسات لأنه يحتاج إلى مال كبير.

الخلاصة

من خلال هذا الفصل حاولنا تقديم أهم المفاهيم المتعلقة بالاستهلاك، ففي المرحلة الاولى من هذا الفصل ركزنا على توضيح الاستهلاك من خلال تعريفه، وذكر أنواعه كما تطرقنا إلى ذكر اهم العوامل المؤثرة فيه سواءا كانت اقتصادية أو غير اقتصادية، حيث تبين لنا من خلال هذه العوامل دور الدخل كعامل اساسي في عملية الاستهلاك إلا أنه ليس وحده بل توجد هناك عوامل أخرى لا يمكن تجاهلها.

اما في المرحلة الثانية فقد تطرقنا إلى نظريات الاستهلاك حيث كانت هناك عدة مقاربات مفسرة للاستهلاك على حسب صاحبها وتمثلت هذه المقاربات فيمايلي:

1 . مقاربة كينز ومقاربة كويزنتس اللاتان تطرقتا إلى دراسة الدخل المطلق.

2 . مقاربة وديوزنبري اللاتان تطرقتا إلى دراسة الدخل النسبي.

3 . مقاربة موديغلياني واندو ومقاربة فريدمان اللاتان تطرقتا إلى دراسة التفاضلات.

4 . نظريات اخرى متمثلة في مقاربة الخل ومقاربة كالدور.

وفي الاخير اختلفت هذه النظريات في كون بعضها ركزت على أن الدخل هو العامل الرئيسي للاستهلاك بينما ذهب الأخرون إلى أن هناك عوامل أخرى كالدخل السابق والاستهلاك السابق محددات رئيسية للاستهلاك وهناك من أعتبر أن الثروة والتوقعات المستقبلية وعامل الزمن ...الخ بأن لها دور رئيسي في عملية الاستهلاك.

الفصل الثاني

نمذجة قياسية حول الاستهلاك العائلي في الجزائر خلال (1980-2014)

تمهيد:

يعتبر الاستهلاك العائلي احد المواضيع ذات الأولوية عند المنظمات الحكومية التي يكون شغلها الشاغل إشباع الحاجات الخاصة والعامة للمجتمع، لهذا يعد الاستهلاك العائلي الهدف الرئيسي للنشاط الاقتصادي.
وفي دراستنا هذه قمنا بتطبيق نماذج قياسية لدالة الاستهلاك من أجل اختبار النموذج الذي يتوافق مع الاستهلاك العائلي في الجزائري، وعليه سنحاول في هذا الفصل تقديم أهم ما جاء فيه من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : دراسة وصفية للاستهلاك العائلي في الجزائر.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة الخاصة بالاستهلاك العائلي.

المبحث الثالث : التحليل القياسي لدالة الاستهلاك العائلي في الجزائر خلال الفترة (1980-2014).

المبحث الأول : دراسة وصفية للاستهلاك العائلي في الجزائر

لقد مرت الجزائر خلال فترة 1980-2014 بعدة تنظيمات سياسية حيث نتجت عنها تغييرات وتعديلات اقتصادية عديدة أثرت على الاستهلاك العائلي لهذا سنحاول تقسيم هذه المدة إلى فترات تختلف كل منها عن الأخرى نتيجة لهذه التغيرات التي تؤثر مؤشراتها الاقتصادية على استهلاك العائلات.

المطلب الأول : الاستهلاك العائلي وخصائصه لدى المواطن الجزائري

من خلال هذا المطلب سنحاول توضيح الاستهلاك العائلي وذكر بعض الخصائص المتعلقة بالاستهلاك لدى المواطن الجزائري.

الفرع الأول : تعريف الاستهلاك العائلي

يختلف مفهوم استهلاك العائلة بإختلاف الهدف الذي من أجله يتم تقييم وتحليل هذه العائلة إما أن يكون من أجل استهلاك، دخل، ادخار، تشغيل، بطالة، صحة، تعليم،...الخ، أما الاستهلاك العائلي فهو يمثل مجموع السلع والخدمات التي تمولها الأسرة من دخولها، في حين هناك تعريف شامل يضم جميع السلع والخدمات التي تستهلكها العائلة تضاف عليه السلع والخدمات التي توفرها الدولة والمؤسسات وتدخل في استهلاك العائلة بشكل مجاني أو بأسعار منخفضة، أيضا مجموع السلع التي تنتجها وتستهلكها بنفسها[1].

ومن أهم التعاريف للاستهلاك العائلي هو ذلك الذي يستخدم في مسوحات ميزانية الأسرة والذي يتضمن ما يطلق عليه الاستهلاك النهائي للأسرة، وهو يشمل ما يلي:

1- السلع و الخدمات التي تشترها الأسرة نقدا لغرض الاستهلاك.

2- السلع التي تنتج وتستهلك من قبل نفس الأسرة و يتضمن ذلك القيمة الإيجارية للمساكن المشغولة من قبل الأسر التي تمتلكها.

3- السلع والخدمات التي تحصل عليها الأسرة كدخول عينية[2].

الفرع الثاني : خصائص الاستهلاك لدى المواطن الجزائري

يتميز القطر الوطني بتنوع التضاريس والمناطق الجغرافية وأيضا تتنوع العادات والتقاليد من منطقة إلى أخرى حيث يساعد هذا الاختلاف إلى تنوع نمط استهلاك العائلات كما عاش هذا القطر مرحلة طويلة من الحرمان والجوع والتقشف في ظل الاستعمار. وفي بداية الاستقلال تميز الفرد والعائلة بإنخفاض في مستوى الاستهلاك

[1] . جوادي عصام، شريط خالد، مرجع سابق ،ص44.

[2] . بن عطية محمد، مرجع سابق، ص ص 12-13.

بسبب البطالة وضعف الاقتصاد الوطني وبعد التحسن الاقتصادي الذي شهد في بداية سنة 1970 بدأت تتحسن وضعية العائلات من المداخيل والنفقات وهذا التحسن شهدته كل الفئات الاجتماعية حتى ظهور الأزمة الاقتصادية بداية سنة 1986 مما دفع بالحكومة إلى دخول منعرج الإصلاحات تسبب في:

- ارتفاع في معدلات البطالة.
- ارتفاع في الأسعار.
- زيادة فجو ة القطاع غير المنظم (غير الرسمي).

كل هذه الأسباب وغيرها أدى إلى تدهور مستوى استهلاك العائلات وارتفاع معدل الفقر والحرمان في الجزائر بذلك تحولت العائلة من سياسة الإنفاق إلى سياسة التقشف بسبب ضعف مداخيل العائلات[1].

المطلب الثاني: أنواع العائلات في الجزائر وتطورها

في هذا المطلب سنحاول تقديم انواع العائلات وتطورها في الجزائر.

الفرع الأول : أنواع الأسر في الجزائر*

تقسم الأسر (المعيشية) حسب تركيبها الأسري إلى الأنواع التالية:

ـ **أسرة من فرد واحد** : وهي الأسرة التي تتكون من شخص واحد فقط.

ـ **أسرة نووية** : وهي أسرة مؤلفة من زوجين فقط أو من زوجين مع إبن أو ابنة (بالدم فقط وليس بالتبني) أو أكثر، أو أب (رب الأسرة) لديه إبن أو ابنة أو أكثر، أو أم (ربة الأسرة) لديها إبن أو ابنة أو أكثر، مع عدم وجود أي شخص من الأقرباء أو من غير الأقارب.

ـ **أسرة ممتدة** : تتشكل من نواة أسرية واحدة أو أكثر مع وجود شخص أو أكثر في الأسرة تربطهم برب الأسرة صلة قرابة (بالدم أو بالنسب) مع عدم وجود شخص من غير الأقارب (الآخرون) أو تتكون من شخصين أو أكثر تربط بينهما صلة قربى، دون أن يشكل أي منهم نواة أسرية، باختصار يجب جود رب أسرة ووجود شخص واحد على الأقل من الأقارب غير الزوج والزوجة وغير الأبناء.

---

[1] . المرجع نفسه، ص ص 15-16.

*. يوجد اختلاف في الابحاث في استخدام لفظ عائلة واسرة(Ménages): Ménages et Entreprises Individuelles (MEI) : Dans ce secteur est incluse l'activité de production, dans la mesure où pour les entrepreneurs individuels (rattachés aux ménages) qui ont une double fonction (production et consommation) ne peuvent être clairement différenciés, d'une part (non-homogénéité), et d'autre part les décisions d'exercer la fonction principale n'est pas autonome et ce, par rapport au ménage.

ـ **أسرة مركبة** : تشكل من نواة أسرية واحدة أو أكثر مع وجود أو عدم وجود شخص أو أكثر في الأسرة تربطهم برب الأسرة قرابة (بالدم أو بالنسب) مع وجود شخص واحد على الأقل من غير الأقارب (الآخرين) أو تتكون من شخصين أو أكثر لا تربط بينهم صلة قربى دون أن تشكل أي منهم نواة أسرية[1].

الفرع الثاني : تطور العائلات في الجزائر

لقد كان المجتمع الجزائري قبل الاستعمار يتكون من مجموعة من القبائل والعشائر وعلى رأس كل قبيلة أو عشيرة شيخا وله مرتبة خاصة فهو القائد الروحي للقبيلة ينظم فيها كل الأمور وهو المسؤول عن توزيع الأدوار والوظائف وحماية أعضاء القبيلة وفك النزاعات، وتسيير كل شؤون القبيلة، وكان يعيش في شكل جماعات اجتماعية قائمة على القرابة الأبوية كرابطة طبيعية بالإضافة إلى كون المجتمع الجزائري مجتمع مسلم وقد تجلت تعاليم هذا الدين الحنيف في تقاليد الأسرة الجزائرية من خلال السلوكيات والعلاقات القرابية لأفرادها.

وقد أدى دخول الاستعمار الفرنسي إلى المجتمع الجزائري إلى العديد من التغيرات الاجتماعية المختلفة، فقد عمل الاستعمار على ضرب ثوابت الأمة الجزائرية، وتفكيك نظام القبائل وذلك بسلب الأراضي من الجزائريين كونها مصدر رزقهم ووحدة النظام الاجتماعي وذلك للقضاء على روح الجماعة والعلاقات المدعمة بالملكية الجماعية وتحرير الفلاح الجزائري من العلاقات القرابية التي تنسجها القبيلة وهذا ما أدى إلى تلاشي الملكية الجماعية وظهور الملكية الفردية التي حلت محلها وانتقلت السلطة من حكم شيخي إلى نظام أبوي، ومن هنا انتقل المجتمع الجزائري من النظام العشائري إلى النظام العائلي في شكله الممتد حيث نجد العائلة الجزائرية مكونة من مجموعة أسر تعيش في مسكن مشترك يحتل الأب فيه مكانة مادية وروحية قد لا تطالها أي سلطة أخرى فهو يحرص على تماسك الأسر و يؤدي واجباته اتجاه زوجته واولاده وكل من يعيش تحت مسؤوليته فهو صاحب القرار فيما يتعلق بأمور الأسرة، وهو صاحب الملكية والكافل لأبنائه المتزوجين وغير المتزوجين.

ولكن ما إن ظهرت الثورة حتى التحم الجزائريون حول أهداف وطنية مشتركة وأدى ذلك إلى تغير العائلة التقليدية الجزائرية بصفة خاصة،وكذا تغير المجتمع الجزائري بصفة عامة.

وبعد استقلال المجتمع الجزائري ظهرت معطيات جديدة حيث عاش هذا المجتمع تغيرا على جميع المستويات (اقتصاديا، ثقافيا، اجتماعيا ...) وقد مس هذا التغير البناء الأسري وقد عرفت الأسرة الجزائرية آنذاك عدة تحولات حيث تغير شكل الأسرة الممتدة أصبحت تتسم بدرجات متفاوتة حسب الأوضاع الحضرية

[1] . أبوبكر سمير قيوة، مرجع سابق، ص57.

للمجتمع وشيئا فشيئا بدأت الأسرة الجزائرية تفقد شكلها كأسرة ممتدة لتتجه نحو شكل الأسرة النووية غير أن هذا التغير بقى بصورة نسبية طبقا لتقدم الأحوال العامة في المجتمع ككل.

وهكذا تحولت الأسرة الجزائرية في التحول من نموذج اجتماعي واقتصادي استهلاكي يقوم بالدرجة الأولى على علاقات القرابة ويعتمد على الزراعة والفلاحة وتربية الحيوانات إلى نموذج فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي والعمل المأجور والملكية الخاصة والاستقلالية الفردية على جميع الأصعدة، وظهرت الأسرة الجزائرية المعاصرة التي تغيرت فيها أساليب التنشئة الاجتماعية وأصبحت مؤسسات أخرى خارج نطاق الأسرة تقوم بجزء منها وتغيرت اتجاهات أفرادها حول عدد كبير من القضايا التي تخص الأسرة خاصة الزواج وتغيرت الوظائف والمراكز والأدوار.

وخرجت المرأة إلى ميدان العمل الذي يبقى رغم إيجابياته له سلبيات كثيرة أهمها وقوف المرأة في وجه الرجل والتقليل من فرصته في الحصول على منصب عمل مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة حيث أنه في السابق كان الأب العاطل عن العمل في الأسرة الممتدة يعتبر شخص عادي يعيش حياته دون عناء أما الأب في الأسرة النووية فهو رب العائلة والمسؤول الأول عن إعالة أفراد أسرته وبقاؤه بلا عمل يشكل مشكلة حقيقية داخل الأسرة إذ يؤدي ذلك إلى انخفاض مستوى المعيشة وعدم القدرة على مسايرة التغيرات المختلفة، مما يؤثر سلبا على كل أفراد الأسرة، حيث يضطرون إلى الكسب بطرق غير شرعية وربما تشملهم الانحرافات السلوكية والانحلال الخلقي وتأخر سن الزواج ناهيك عن الحالة النفسية المتوترة التي تجعلهم يفقدون الشعور بالأمان والاطمئنان مما يجعلهم يتصرفون بعنف، كما يبرز أثر سلبي آخر بخروج المرأة إلى العمل ألا وهو انشغال المرأة بالعمل خارج المنزل وإيكال مهمة الأمومة لدور الحضانة أو الخادمات اللاتي في كثير من الأحيان لا يقدمن الرعاية والتنشئة الاجتماعية السليمة وربما كان هذا هو السبب الرئيسي الذي يؤدي إلى فساد الأبناء فيما بعد وانحرافهم.

وكما أن المرأة العاملة في كثير من الأحيان تفقد وظيفتها كأم فإن الأب فقد هيبته التي كان يتمتع بها في الجيل القديم و صار يتقرب إلى أبنائه ويطلب ودهم بعد أن كانوا هم الذين يتقربون إليه ويطلبون رضاه عنهم كل هذا يدفع خاصة بالمراهقين والمراهقات إلى انحرافات سلوكية ناتجة عن أسباب نفسية منها فقدان الحنان والدعم الأسري.

إن كل ما سبق ذكره ناهيك عن اضمحلال الأسرة الممتدة التي كانت توفر الكثير من المصاريف تسديد حيث أن الزوجين المستقلين الآن لابد لهم من توفير مسكن أولا وإن توفر المسكن لابد من كل الفواتير (كهرباء غاز، ماء ....الخ)، بدلا من أنهم في الأسرة الممتدة يسكنون في مسكن واحد ويسددون فاتورة واحدة إضافة إلى

تأثيث المنزل والنفقات اليومية مع قلة مناصب الشغل وانتشار البطالة والآفات الاجتماعية (الطلاق، الإدمان جنوح الأحداث...الخ) هذه كلها مؤشرات تنذر بانتشار واسع للفقر[1].

المطلب الثالث : استهلاك العائلات خلال فترة (1980– 2014)

عرفت الجزائر عدة سياسات منتهجة فيما يخص دعم استهلاك العائلات بفترات محددة من خلال الأهداف التي رسمتها مخططات التنمية والسياسة الاقتصادية للبلاد، حيث سنتناول هنا الاستهلاك العائلي في الجزائر خلال الفترة 1980–2014.

الفرع الأول : استهلاك العائلات من 1980 إلى 1994

شهدت هذه الفترة تطورات مختلفة بدءا من تطبيق المخططين الخماسي الأول (1980–1984) ومخطط الخماسي الثاني (1985–1989) وصولا إلى سنة 1994 التي تم فيها فتح الاستيراد حيث يوضح الجدول التالي:

الجدول(01.02): تطور الدخل والاستهلاك للقطاع العائلي في الجزائر خلال فترة (1980–1994)

السنوات	الاستهلاك الحقيقي (مليون دينار جزائري)	الدخل المتاح الحقيقي (مليون دينار جزائري)	الميل المتوسط للاستهلاك%
1980	815102.16	985740.38	82.68
1981	888367.92	998550.31	88.96
1982	914595.26	1077509.37	84.88
1983	959477.65	1155817.50	83.01
1984	1053119.62	1155016.35	91.17
1985	1062485.20	1188800.62	83.84
1986	1054959.08	1212601.94	86.99
1987	966252.09	1239519.41	77.95
1988	1272080.99	1454338.61	87.46
1989	1433257.93	1612628.96	88.87
1990	1441598.77	1712534.02	84.17
1991	1539226.35	1961201.95	78.48
1992	1536044.75	1972507.41	77.87
1993	1511512.77	1947600.52	77.60
1994	1515868.17	1782778.87	85.02

المصدر :من اعداد الطالبين اعتماد على الديوان الوطني للإحصاء ONS. ونظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية.

شهدت هذه الفترة تطبيق المخططين الخماسي الأول من (1980إلى 1984) والخماسي الثاني من (1985إلى 1989) حيث سجلت خلال هذه المرحلة ادنى مستوى للاستهلاك الحقيقي بقيمة تقدر ب 815102.16 مليون دينار، وخلال فترة المخطط الخماسي الأول سجل نمو هام في الاستهلاك الحقيقي ويعود

[1] . مكاك ليلى، دور وكالة التنمية الإجتماعية في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستر في علم الإجتماع، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010–2011،ص ص45–47.

هذا إلى تطور المداخيل المتاحة حيث ارتفعت من 985740.38 سنة 1980 إلى 1155817.50 سنة 1983، وكان ذلك ناتج عن تطور مستوى التشغيل، كما سجل استقرار الاستهلاك الحقيقي نتيجة تطبيق الجزائر سياسة تدعيم الاسعار حيث تم في هذه الفترة إنشاء صندوق دعم الاسعار على مستوى الخزينة سنة 1982 الذي يهدف إلى تحقيق التوازن المالي للمؤسسات وحماية القدرة الشرائية للمواطن، حيث تقوم الخزينة بالدعم عن طريق تقنيات متمثلة في تطبيق الرسم التعويضي على اسعار بعض السلع المتعلقة بالمواد الثانوية المستوردة أو المنتجة محليا.

أما في مرحلة المخطط الخماسي الثاني فقد شهدت هذه المرحلة الحدث المزدوج عام 1986 حيث تمثل في أزمة النفط وبداية توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق، فتأثر الاستهلاك الحقيقي إثر ما يعرف بأزمة البترول عام 1986 هو ما انعكس سلبا على قيمة العملة الوطنية وهذا ما أدى إلى تقليص الواردات وكان ذلك واضحا في سنة 1987 حيث إنخفض الاستهلاك الحقيقي من 1054959.08 مليون دينار سنة 1986 ليصل إلى 966252.09 مليون دينار سنة 1987،كما أن هذه الفترة شهدت تقليص حجم السلع المدعمة ما أثر بحدوث عدم توازن المؤشرات الاقتصادية نتيجة إنخفاض البترول المتمثل في كونه المورد الرئيسي للجزائر، كما نلاحظ خلال هذه الفترة زيادة الدخل المتاح الحقيقي للعائلات رغم أنه لم يساهم في تطوير المستوى المعيشي للاستهلاك حيث لاحظنا تذبذب في مستوى الاستهلاك الحقيقي للسنوات من 1985،1986، 1987، 1988 1989على التوالي: (1062485.20,1054959.08,966252.09,1272080.99 1433257.93) مليون دينار، وهذا ما يفسر توجه العائلات الجزائرية نحو الاستهلاك تحت تأثير التقليد والمحاكاة.....الخ.

كما عرفت بداية التسعينات ارتفاع ملحوظ في مستوى الاستهلاك الحقيقي خلال سنتي 1990 و1991 حيث كانت متوافقة مع توجه الجزائر نحو الإصلاحات من خلال اتفاق ثاني مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي سنة 1991 وكان ذلك الارتفاع راجع إلى الاصلاحات المعتمدة من طرف الدولة ونذكر أهمها سياسة الاجور والغاء التمييز بين القطاع العام والخاص فيما يتعلق بالقروض واسعار الفائدة...الخ.

كما انخفض الاستهلاك في سنة 1992 وواصل انخفاضه في سنة 1993 نتيجة لعدة عوامل نذكر أهمها:

1- ارتفاع معدلات التضخم حيث شهدت هذه الفترة أعلى مستويات.

2-حدوث اختلال في ميزان المدفوعات مما أدى إلى المديونية الخارجية للجزائر.

3-انخفاض معدل نمو الناتج المحلي.

4–التخفيض من النفقات العمومية واتباع سياسة نقدية صارمة وتخفيض سعر صرف العملة المحلية بناء على توصيات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وهذا ما سمي ب (برامج الاصلاح الهيكلي الاقتصادي).

أما في سنة 1994 فقد ارتفع مستوى الاستهلاك الحقيقي نتيجة لتبني الدولة لسياسة دعم فتح الاستيراد ما سهل نوعا ما ظروف الاستهلاك، أما فيما يخص الدخل الوطني المتاح الحقيقي فقد شهد زيادة في بداية التسعينيات وبدء يشهد انخفاض سنة 1993 وذلك نتيجة نمو الكتلة النقدية الذي تجاوز 10.3% وارتفاع معدل التضخم إلى حوالي 30% وانخفض ايضا سنة 1994 نتيجة انخفاض في اسعار البترول حيث وصل سعر البرميل إلى 14.19 دولار.

الفرع الثاني : استهلاك العائلات من 1995 إلى 2014

الجدول(02.02): تطور الدخل والاستهلاك للقطاع العائلي في الجزائر خلال فترة (1995–2014)

السنوات	الدخل المتاح الحقيقي (مليون دينار جزائري)	الاستهلاك الحقيقي (مليون دينار جزائري)	الميل المتوسط للاستهلاك
1995	1768068.51	1558245.37	88.13
1996	1774641.55	1570145.42	88.47
1997	1814051.79	1589359.94	87.61
1998	1937367.68	1642186.25	84.76
1999	2093447.11	1716490.90	81.99
2000	2193359.69	1755614.04	80.04
2001	2365714.9	1817277.4	76.81
2002	2496186.33	1927676.22	77.22
2003	2601620.70	1976962.64	75.98
2004	2760961.16	2122072.30	76.85
2005	3054568.76	2252156.99	73.73
2006	3277653.74	2320916.00	70.81
2007	3643097.25	2446905.78	67.16
2008	3940284.64	2666134.37	67.66
2009	4219099.77	2830453.47	67.08
2010	4498349.48	2967879.39	65.97
2011	5100254.44	3143137.65	61.62
2012	5298380.14	3303616.05	62.35
2013	5765662.29	3544048.77	61.46
2014	5941093.94	3740194.57	62.95

المصدر :من إعداد الطالبين اعتماد على الديوان الوطني للإحصاء ONS. ونظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية.

في هذه الفترة تم تطبيق برنامج التعديل الهيكلي في ماي 1995 حتى سنة 1998 الذي يهدف إلى اصلاحات اقتصادية ضمت البرنامج المسطر من طرف صندوق النقد والبنك الدوليين حيث تقوم هذه السياسات على الحد من الطلب الاجتماعي بتقليص الواردات ورفع الأسعار لتخصيص العجز الخارجي وكذلك تعديل السياسات المالية المنعكسة على التضخم وعجز ميزان المدفوعات والموجودات الخارجية الصافية للنظام المصرفي ويهدف ايضا إلى التوازن في الاقتصاديات الكلية من خلال السياسات النقدية والمالية وتلك المتعلقة بأسعار الصرف والدخل وهذا سعيا وراء تخفيض الانفاق مع توجيهه نحو الانشطة التي تحقق وفرة في النقد الاجنبي كما يهدف التعديل الهيكلي إلى تقليص العجز الخارجي والحفاظ على معدل نمو معين بزيادة الصادرات وتنمية الزراعة والصناعة ويظهر كل هذا جليا خلال السنوات 1995 إلى 1998 حيث كانت الزيادة واضحة في كل من الدخل المتاح الحقيقي والاستهلاك الحقيقي حيث ارتفع الاستهلاك الحقيقي من 1558245.37 مليون دينار سنة 1995 إلى 1642186.25 مليون دينار سنة 1998 كما شهدت هذه الفترة بين 1994 إلى 1997 ارتفاع معدلات البطالة بالنسبة للدولة والتي لم تؤثر على الافراد نتيجة انفتاح الاسواق وظهور الاقتصاد الخفي الذي ينشط فيه معظم الافراد وكذلك نتيجة لتوجه الجزائر نحو الخوصصة مما أدى إلى تسريح العديد من العمال وفي المقابل لم يتأثر الاستهلاك الحقيقي بظاهرة التضخم نتيجة برنامج التعديل الهيكلي الذي نتج عنه زيادة النمو فشهدت سنة 1999 خلال الثلاثي الأخير وسنة 2000 ارتفاع اسعار البترول مما أدى إلى ارتفاع الدخل المتاح الحقيقي والاستهلاك الحقيقي أما في بداية الألفية الثانية، حيث كان هناك تأثير واضح على سلوك المستهلك وذلك نتيجة إلى انتشار المعلومات عبر الفضائيات التي تقوم بالدعاية والاعلان والترويج للمنتجات قصد اغراء المستهلكين وكما شهدت هذه المرحلة تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) الذي ساهم في خلق مناصب شغل جديدة نتيجة لارتفاع اسعار البترول كما نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع مستوى الدخل المتاح الحقيقي من 2365714.9 مليون دينار سنة 2001 إلى 2760961.16 مليون دينار سنة 2004 وارتفاع مستوى الاستهلاك الحقيقي من 1817277.4مليون دينار سنة 2001 إلى 2122072.30 مليون دينار سنة 2004 بينما خلال (2005-2009) تم تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي الذي يعتبر مكمل لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حيث في هذه السنوات تم ضخ مبالغ مالية من الحكومة الجزائرية من أجل النهوض بمختلف القطاعات، حيث تم إنشاء عدد هائل من المشاريع الاستثمارية من طرف الحكومة قصد تحسين مناخ الاعمال ونلاحظ من الجدول زيادة كل من الدخل المتاح الحقيقي والاستهلاك الحقيقي نتيجة التسهيلات المقدمة من طرف الحكومة قصد تحسين الاقتصاد الوطني وظروف المعيشة ورغم الازمة العالمية التي بدأت بدورها سنة 2008

في العالم إلا أن الجزائر لم تتأثر بها نتيجة ارتفاع اسعار البترول وضخ المبالغ في المشاريع من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني.

وخلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي في (2010-2014) الذي خصصت له الحكومة مبالغ كبيرة للإقلاع الاقتصادي وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد وتدارك التأخر في التنمية الذي شهدته فترة التسعينات حيث سجل كل من الدخل المتاح الحقيقي زيادة معتبرة من مستوى 4498349.48 مليون دينار سنة 2010 إلى مستوى 5941093.94 مليون دينار سنة 2014، والاستهلاك العائلي الحقيقي الذي شهد بدوره زياد واضحة من مستوى 2967879.39 مليون دينار سنة 2010 إلى مستوى 3740194.57 مليون دينار سنة 2014 وكانت هذه الزيادة راجعت إلى التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد قصد الزيادة في الدخل وتحفيز الطلب مثل منح البطالة والمساعدات الاجتماعية المختلفة كدعم تشغيل الشباب ودعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع وكذلك تخفيض الضرائب على الافراد الذي يؤثر في الدخل المتاح الحقيقي لهم وبالتالي تحفيز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة الخاصة بالاستهلاك العائلي

في إطار موضوع الدراسة فان العديد من الباحثين تناولوا هذه الدراسة من نواحي متعددة وقد شكلت دراسات هؤلاء الباحثين الأساس الذي انطلقت منه الدراسة الحالية ويمكن إيجاز أهم هذه الدراسات فيما يلي:

المطلب الأول : دراسات الاستهلاك العائلي الخاصة بالجزائر

الاستهلاك العائلي موضوع مهم في اي دولة وتعددت الدراسات الخاصة به في الجزائر لذلك سنحاول تقديم بعض هذه الدراسات.

الفرع الأول : دراسة جرياني ويزة

كانت هذه الدراسة بعنوان " استهلاك العائلات الجزائرية دراسة قياسية للفترة (1980-2010). وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة ايجاد علاقة تربط استهلاك العائلات في الجزائر مع متغيرات أخرى عن طريق إبراز النموذج الاحسن انعكاسا للواقع الجزائري. وقد قامت باتباع المنهج الوصفي من أجل عرض المفاهيم الاساسية للاستهلاك الكلي، ومن اجل اختبار النماذج الاقتصادية النظرية وذلك لمحاولة بناء نموذج مناسب لاستهلاك العائلات الجزائرية استخدمت المنهج التحليلي بغرض تحليل نتائج التقدير، ومن النتائج المتوصل اليها في الدراسة أن الدخل المتاح والاستهلاك في الفترة السابقة هما من أهم محددات الاستهلاك العائلي وعن وجود علاقة بين الاستهلاك العائلي والعوامل المحددة له بما يتوافق والنظرية الاقتصادية كما تحصلت على أكثر من نموذج يفسر ظاهرة استهلاك الاسر في الجزائر.

وقد كانت هذه الدراسة تحصلت على اكثر من نموذج في تفسير سلوك الاستهلاك العائلي[1].

الفرع الثاني : دراسة بن عطية محمد

كان موضوع الدراسة " دراسة إستهلاك العائلات الجزائرية ما بين سنة 1969 و 2005 ".

حيث قام الباحث من خلال هذه الدراسة بدراسة تطور استهلاك العائلات الجزائرية في ظل تغيرات الأسعار والأجور وقد قام الباحث بتقدير عدة نماذج قياسية لاستهلاك العائلات بهدف الوصول إلى نموذج أمثل يتوافق مع حالة الاقتصاد الجزائري، حيث أعتمد في دراسته على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال وصف وتحليل الظاهرة المدروسة والمنهج التاريخي من خلال عرض الإطار النظري لأهم النظريات التي تعالج مفهوم الاستهلاك وكذلك المنهج القياسي من خلال المؤشرات التي تدخل في مجال القياس من أجل المقارنة والتحليل، وقد توصل الباحث

[1] . للاطلاع اكثر انظر: جرياني ويزة، استهلاك العائلات الجزائرية دراسة قياسية تحليلية للفترة (1980-2010).

من خلال هذه الدراسة إلى أن النموذج الكينزي يعتبر الأحسن لتفسير الاستهلاك في الجزائر، كما توصل إلى أن القدرة الشرائية للمواطن الجزائري قد تدهورت كثيرا ابتداءا من سنة 1990، ووفقا للمعايير الحديثة لمنظمة التغذية والزراعة فان هذا الانخفاض في القدرة الشرائية أدى إلى تدهور مستوى الاستهلاك العائلي إلى مستوى أدنى من مستوى الأجر المضمون وذلك بمقارنة الحد الأدنى لمستوى الإنفاق للمنظمة مع مستوى دخل الأسرة. اعتبرت هذه الدراسة ان النموذج الاحسن لدراسة الاستهلاك العائلي هو النموذج الكينزي[1].

الفرع الثالث : دراسة ابوبكر سمير قيوة

كان موضوع الدراسة " استهلاك الاسر الجزائرية في ظروف التضخم دراسة تحليلية قياسية في الفترة (1970-2003) ". لقد حاولت هذه الدراسة ايجاد علاقة تربط بين استهلاك الاسر الجزائرية ومتغيرات اخرى عن طريق ابراز النموذج الاحسن انعكاسا للواقع الجزائري، وذلك من خلال ابراز اهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على استهلاك العائلات في الجزائر ومن اهمها التضخم، وكذا تطور قطاع العائلات في الجزائر ومدى تأثره بالتحولات الاقتصادية التي عرفتها البلاد، وقد اعتمد الباحث على المنهج التحليلي الوصفي ومن اهم النتائج المتحصل عليها ان نموذج استهلاك العائلات في الجزائر هو نموذج خطي يتأثر بالاستهلاك في الفترة الحالية والاستهلاك في الفترة السابقة والتغير في الدخل المتاح، اعتمدت هذه الدراسة على النموذج الخطي كأفضل نموذج[2].

المطلب الثاني : دراسة الاستهلاك العائلي في بعض دول الوطن العربي

حظيا الاستهلاك العائلي في الدول العربية بعدت دراسات لذلك سنتناول في هذا المطلب بعض هذه الدراسات.

الفرع الأول : دراسة ميغاري كريمة

تمثل عنوان الدراسة في " دراسة دوال الاستهلاك في بعض بلدان شمال افريقيا بإستعمال نماذج بيانات بانيل (1990-2009)". وكانت تهدف هذه الدراسة إلى محاولة ايجاد نموذج قياسي لسلوك الاستهلاك يتماشى وحالة بعض بلدان شمال افريقيا، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي من خلال استعراض مختلف المفاهيم المتعلقة بالاستهلاك، والمنهج الاستقرائي من أجل تحليل مختلف الاحصائيات المتعلقة بمحددات الاستهلاك ببلدان شمال افريقيا، وذلك من خلال جمع البيانات وتنظيمها وتحليلها وتم استعمال أداة القياس

[1]. للاطلاع اكثر انظر : بن عطية محمد، دراسة استهلاك العائلات الجزائرية ما بين سنة 1969 و 2005.

[2]. للاطلاع اكثر انظر : ابو بكر سمير قيوة، استهلاك الاسر الجزائرية في ظروف التضخم دراسة تحليلية قياسية في الفترة (1970-2003).

الاقتصادي من أجل تقدير دوال الاستهلاك خلال فترة الدراسة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن دالة الاستهلاك الكينزية أساس الدراسات التي تناولت الاستهلاك الكلي، وحسب هذه النظرية فإن الدخل المتاح الجاري هو المحدد الرئيسي للاستهلاك في بلدان شمال افريقيا وكذلك تم الوقوف على أن الانفاق الاستهلاكي متقارب في بلدان شمال افريقيا والمتمثلة في الجزائر، تونس، المملكة المغربية، ليبيا، مصر وموريتانيا والسودان غير أن هذا التقارب يختلف من بلد إلى اخر ولحظ بأن هذه البلدان هي بلدان ذات مجتمعات استهلاكية ما عدا موريتانيا وفي هذه الدراسة وجد أن نظرية دورة الحياة في صيغتها التي اوردها كل من مودوغلياني واندو تتناسب مع سلوك استهلاك المستهلك في بعض بلدان شمال افريقيا ولذلك اعتبر نموذج دورة الحياة هو الافضل من بين النماذج الاخرى[1].

الفرع الثاني: دراسة عصام جوادي وشريط خالد

كانت هذه الدراسة بعنوان " دراسة تحليلية وقياسية لسلوك استهلاك العائلات في الفترة 1970-2008 حالة : الجزائر، تونس، المغرب ". حيث تهدف هذه الدراسة إلى معرفة النظريات الاقتصادية المفسرة للاستهلاك وتوضيح اهم المتغيرات المحددة للاستهلاك العائلي، كما درست وجود التجانس بين انماط الاستهلاك من عدمه في كل من الجزائر وتونس والمغرب، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بإستعمال البيانات الاحصائية كما استخدم المنهج التجريبي فيما يخص الدراسة التطبيقية، ومن اهم النتاج التي توصلت اليها الدراسة تراجع معدلات نمو الاستهلاك العائلي في كل من الجزائر وتونس والمغرب بسبب الازمات الاقتصادية التي مرت بها، كما اوضحت هذه الدراسة أن نموذج نظرية الدخل الدائم هو احسن نموذج قادر على تفسير سلوك الاستهلاك العائلي.

واوضحت هذه الدراسة ان نموذج نظرية الدخل الدائم هو احسن نموذج في تفسير سلوك الاستهلاك العائلي[2].

الفرع الثالث: دراسة عبد الكريم البشير

تمثلت هذه الدراسة في ورقة بحثية حول الحل الاسلامي لمعضلة تناقض الميل الحدي للاستهلاك -تحليل نظري وميداني والتي شملت كل الجزائر، ليبيا، المملكة المغربية، موريتانيا، تونس- وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل نظري وميداني لإثبات العلاقة السببية للنمو الاقتصادي والاستهلاك من جهة وتناقص الميل الحدي للاستهلاك

[1] . للاطلاع اكثر انظر: ميغاري كريمة، دراسة دوال الاستهلاك في بعض بلدان شمال افريقيا بإستعمال نماذج بيانات بانيل(1990-2009).

[2] . للاطلاع اكثر انظر : جوادي عصام، شريط خالد، دراسة تحليلية و قياسية لسلوك استهلاك العائلات في الفترة (1970-2008)حالة : الجزائر، تونس، المغرب.

الذي يؤدي إلى الركود الاقتصادي من جهة أخرى. كما تهدف إلى توضيح الحلول التي قدمها الإسلام للخروج من هذه المعضلة. وقد اتبع الباحث المنهج القياسي لتفسير الظاهرة وكانت نتائج الدراسة متمثلة في أن الطلب الاستهلاكي الأسري من اهم مكونات الطلب الكلي وهو يمثل حوالي ثلثين من الدخل الوطني وأنه يوجد تأثير متبادل بين معدل نمو الاستهلاك ومعدل نمو الدخل ومعنوي من الناحية الاحصائية فكل منهم يؤثر في الأخر وكذلك إن العادات الاستهلاكية لم تتغير في الجزائر خلال فترتي الدراسة 1970-1987 و 1988-2009، ومن الصعب على الأفراد التخلي عن النمط الاستهلاكي الذي تعودوا عليه، النمط الاستهلاكي للدول الجزائر، ليبيا تونس، موريتانيا، المملكة المغربية متشابه في بعض الجوانب ويختلف في جوانب أخرى، فالعادات الاستهلاكية متشابهة بين الجزائر، ليبيا وموريتانيا ومن الصعب تنازل هذه الدول على النمط الاستهلاكي السابق، من المفروض أن يكون الميل الحدي لتونس أقل من المغرب لكن النتيجة كانت العكس بالإضافة إلى تجاوز الميل الحدي للاستهلاك في المدى الطويل لموريتانيا للواحد وهي نتيجة غير متوقعة وربما يرجع ذلك إلى السلوك الماضي للموريتانيين حيث تجاوز استهلاكهم دخلهم في بعض السنوات الماضية[1].

المطلب الثالث : الدراسات الاجنبية الخاصة بالاستهلاك العائلي

شكل الاستهلاك العائلي محور اهتمام العديد من الدول خاصة الغربية ويظهر ذلك جليا من خلال الابحاث والدراسات الخاصة بالاستهلاك لذلك سنحاول تقديم بعض هذه الدراسات.

الفرع الأول : دراسة حماية الله خان

كانت هذه الدراسة تحت عنوان "دراسة تطبيقية من وظيفة الاستهلاك تحت فرضية الدخل النسبية: أدلة من الأسر الزراعية في شمال باكستان " حيث كان الهدف الرئيسي من هذا البحث هو التحقيق التجريبي من العلاقة بين الدخل والاستهلاك من الأسر الزراعية في منطقة بيشاور في إقليم خيبر باختونخوا في باكستان، وأجري المسح في صيف 2012 في قريتين مختارتين وهما Tarnab و Akbarpura. من مجموع 3244 أسرة، تم اختيار عينة من 300 أسرة عشوائيا، و من أجل جمع البيانات لهذه الدراسة، قد تم إجراء مقابلة والتي تساءلت حول الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للأسر المعينة كذلك العمر والجنس والتعليم والدخل والاستهلاك، وحيازات الأراضي من المشاركين كان المنهج المتبع في هذه الدراسة المنهج القياسي، ومن بين النتائج المتوصل اليها أن الدخل هو العامل الأكثر أهمية للاستهلاك. وأن متوسط الدخل الشهري للأفراد العينة 80.398 روبية باكستانية مع الحد الأدنى والحد الأقصى للدخل على التوالي49.768 روبية باكستانية و1.08.000 روبية باكستانية وكان

[1] . للاطلاع اكثر: البشير عبد الكريم، الحل الإسلامي لمعضلة تناقص الميل الحدي للاستهلاك -تحليل نظري وميداني-.

متوسط الاستهلاك من أفراد العينة 571.06 روبية باكستانية مع الحد الأدنى والحد الأقصى للاستهلاك على التوالي 32.045 روبية باكستانية و80.922 روبية باكستانية وأظهرت نتائج الدراسة أن دخل الأسرة، وتعليم رب الأسرة وحجم الأسرة كان كبيرا تحدد على استهلاك الأسر الزراعية، كما ان نتائج هذه الدراسة تدعم النتائج التي كتبها ديوزنبري سنة 1949و ليوتمير سنة 2005 ويمكن بالتالي الاستدلال على ذلك من نتائج الدراسة أن الإنفاق الاستهلاكي للأسر الزراعية تتبع فرضية الدخل النسبي لديوزنبري وأن استهلاك الأسر لا يتأثر إلا من خلال مستوى الأسرة الحالي للدخل ولكن على أعلى مستوى من الدخل التي حققت سابقا فضلا عن أنماط استهلاك الأسر. والنموذج الأفضل في هذه الدراسة هو نموذج الدخل النسبي لديوزنبري[1].

الفرع الثاني : دراسة أنجوس س. ديتون وخافيير رويز كاستيو ودانكا توماس

كانت هذه الدراسة تحت عنوان " تأثير التركيب الأسري على أنماط إنفاق الأسر المعيشية: نظرية وأدلة اسبانية "وتمثل هدف الدراسة في بحث تجريبي للآثار المنزلية في تكوين أنماط الاستهلاك المنزلي وهي واحدة من الاهتمامات التقليدية لتحليل ميزانية الأسرة، يتم أخذ البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من Encuestas Presupuestos De الاسبانية من أبريل 1980 إلى مارس 1981. والغرض الرئيسي من المسح، الذي كان تكرر على فترات غير منتظمة على مدى السنوات ال 20 الماضية، هو توفير الأوزان لمؤشر أسعار المستهلك. وبما أنه تم تصميم المسح لحساب الأرقام القياسية لأسعار منفصلة ل 50 من عواصم المحافظات، وأخذ عينة من 23972 أسرة من مجموع السكان البالغ عددهم 10 مليون أسرة. في هذه الدراسة تم استثناء 264 من الأسر في مدينتي سبتة ومليلة الواقعتين في شمال افريقيا، وتم اتباع في هذه الدراسة المنهج القياسي، وتمثلت نتيجة الدراسة وفقا للمعايير الاحصائية التقليدية وانطلاقا من الفرضيات أنه تم رفض تحليل البيانات الاسبانية وفي نظر صاحب الدراسة تبين ان مفهوم الانفصال الديموغرافي الذي عالجه غير مثير للاهتمام وغير مفيد وكذلك اظهر التحليل النظري انه حتى لوكان الانفصال الديمغرافي مقبول بين سلع الكبار والاطفال فإن النتيجة لن تبرر استخدام اسلوب Rothbarth لقياس تكاليف الاطفال، وتم في هذه الدراسة تطبيق نظرية انجل حيث كانت أنظمة منحنيات إنجل (Engel) التي تتضمن الآثار الديموغرافية المنزلية باستخدام مسح أسري إسباني واسع. كذلك لدينا مجال الأبحاث الثانية هي قياس تكاليف الطفل: قياس التكاليف وآثار الأطفال على ميزانية الأسرة[2].

[1]. For more information visit: Himatullah Khan, Animpirical Investigation of comsuption function under Relative Icome Hypothesis: Evidence from households in northern Pakistan.

[2] For more information visit: Angus s.deaton,Javier ruiz-castillo, Duncan Thomas, The influence of household composition on household Expenditure Patterns: Theory and Spanish evidence..[2]

الفرع الثالث : دراسة سيلفيان بويون

كانت هذه الدراسة بعنوان " ما الذي يدفع استهلاك الأسر في الاتحاد الأوروبي 28 ؟، وكان الهدف من هذه الدراسة توفير الافكار حول الطريقة التي ينبغي أن تكون بها سياسة الاستهلاك، وتم اتباع المنهج القياسي في هذه الدراسة، وتتمثل نتائج الدراسة اعتمادا على عينة تتكون من 19 دولة من اقتصاديات دول الاتحاد الاوروبي 28 تكون النتيجة التجريبية تشير إلى أن الدخل المتاح للأسر، والقروض الاستهلاكية وأسعار المساكن لديها تأثيرات إيجابية إلى حد كبير في نمو وتشييد المنازل والمستهلك النهائي لفترة 2001-2014 ومن جهة اخرى يبدو ان النمو الديموغرافي ليس لديه تأثير ملموس، وتطرقت هذه الدراسة إلى نظرية دورة الحياة التي توصلت إلى ان مدخرات الاسر تتطور اكثر عن طريق ثلاثة مراحل اولا سوف تميل الاسر إلى الاستهلاك في بداية حياتها المهنية في كثير من الاحيان مما يعني انخفاض في الثروة بعد ذلك تدريجيا فإن الادخار يتراكم على حساب الاستهلاك الخاص من اجل التحضير لمرحلة التقاعد وغالبا ما تكون فترة تراكم معدلات الادخار قبل 7 سنوات من التقاعد واخيرا خلال سنوات التقاعد سيتم استخدام مدخراتهم المتراكمة[1].

[1].for more information visit: Sylvian Bouyon , What drives household consumption in the EU-28?.

المبحث الثالث : التحليل القياسي لدالة الاستهلاك العائلي في الجزائر خلال الفترة (2014-1980)

القياس الاقتصادي أحد فروع علم المعرفة الحديثة في مجال علم الاقتصاد، ولقد شهدت الدراسات القياسية تطورا كبيرا في الآونة الأخيرة خاصة مع إدخال برامج الحاسوب للتسهيل في عمل التطبيقات المختلفة بهذا المجال واستعمال الأساليب الاقتصادية والرياضية بالتحقق من مطابقتها للواقع، ومن ثم يمكن قبولها، تعديلها او رفضها.

المطلب الأول : نموذج الدخل المطلق لكينز

دالة الاستهلاك عند كينز معرفة كالتالي :

$$CMR2 = a + bYdR2 + \varepsilon_t \quad \ldots(01.02)$$

حيث :

CMR2: القيمة الحقيقية للاستهلاك النهائي للعائلات (مليون دج).

a: قيمة الاستهلاك التلقائي (مليون دج).

YdR2: القيمة الحقيقية للدخل المتاح (مليون دج).

ε_t: المتغير العشوائي.

وكانت نتائج التقدير كالأتي :

$$CMR2 = 462798.1 + 0.55YdR2 \quad \ldots(02.02)$$

$$prob(t) \qquad (0) \quad (0)$$

$$n = 35 \qquad R^2 = 0.98 \qquad SC = 25.86 \quad \mathrm{D-W} = 0.34$$

$$prob(F) = 0$$

نموذج كينز المحسن:

$$CMR2 = 500066.5 + 0.52YdR2 + 0.94AR(1) \dots (03.02)$$

$$Prob(t) \quad (0) \qquad (0) \qquad (0)$$

$$n = 35 \qquad R^2 = 0.99 \qquad SC = 24.89 \qquad D - W = 1.80$$

$$prob(F) = 0$$

التقييم الاقتصادي :

قيمة الاستهلاك التلقائي موجبة (500066.5)، أما بخصوص الميل الحدي للاستهلاك فقيمته (0.52)، وهذا يعني ان الزيادة في الدخل المحلي بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الاستهلاك ب 0.52، وحدة وهذا ما يوافق فرضية نظرية الدخل المطلق.

التقييم الاحصائي :

-اختبار المعنوية الفردية للمعالم :

اختبار معنوية المعلمة a: اختبار الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H0: a = 0 & \text{غير معنوي} \\ H1: a \neq 0 & \text{معنوي} \end{cases}$$

من خلال المعادلة السابقة نلاحظ أن $Prob(t) = 0 < 0.05$ ومنه نقبل الفرضية $H1$ عند مستوى معنوية 5% ونقر بمعنوية معلمة الثابت أي الاستهلاك التلقائي يؤثر على الاستهلاك الحالي.

اختبار معنوية المعلمة b: اختبار الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H0: b = 0 & \text{غير معنوي} \\ H1: b \neq 0 & \text{معنوي} \end{cases}$$

من خلال المعادلة السابقة نلاحظ أن :

$prob(t) = 0 < 0.05$ ومنه نقبل الفرضية $H1$ عند مستوى معنوية 5% أي ان الدخل المتاح يؤثر على قيم الاستهلاك العائلي.

اختبار المعنوية الكلية للمعالم :

$$\begin{cases} H0: a = b = 0 & \text{فرضية العدم} \\ H1: a \neq 0 \text{ أو } b \neq 0 & \text{الفرضية البديلة} \end{cases}$$

من خلال المعادلة السابقة نلاحظ أن : $pro(F) = 0 < 0.05$ ومنه نقبل الفرضية $H1$ عند مستوى معنوية 5% وهذا يدل على جودة النموذج.

معامل التحديد R^2 :

نلاحظ ان $R^2 = 0.99$ أي أن الدخل المتاح يفسر 99% من الاستهلاك العائلي.

اختبار الارتباط الذاتي : بالنسبة لاختبار D-W

حسب احصائية دربين واتسون عند مستوى معنوية 5% و k'=1، n=35

فإن:

$$dL = 1.40 \; . dU = 1.51$$

$$4 - dU = 4 - 1.51 = 2.49$$

$$4 - dL = 4 - 1.40 = 2.60$$

ويمكن توضيح ذلك عن طريق الشكل التالي:

الشكل (01.02): اختبار دربين واتسون

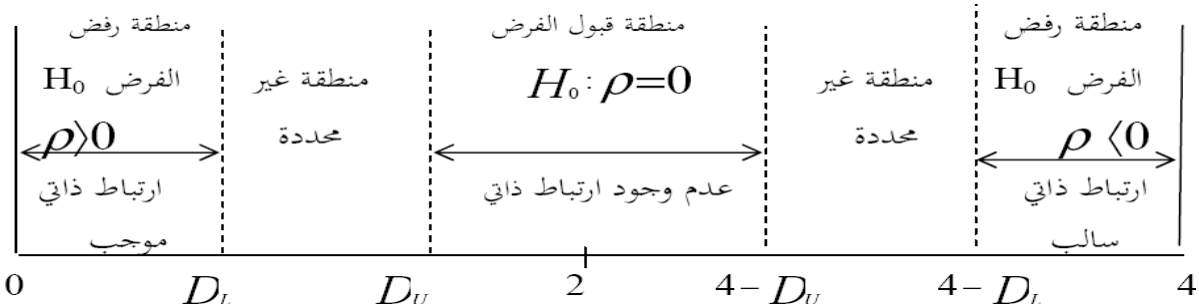

المصدر: مجيد علي حسين و عفاف عبد الجبار سعيد، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق،دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1998،ص 452.

لدينا قيمة : D-W = 1.80 حيث: $dU > D - W < 2$

من خلال اختبار الارتباط الذاتي بالنسبة لاختبار D-W :

لدينا القيمتين الجدوليتين :

$dL = 1.40$ ، $dU = 1.51$

نجد ان $dU < D - W < 4 - dU$ ومنه عدم وجود ارتباط ذاتي للاخطاء

اختبار تجانس التباين الاخطاء لنموذج كينز المصحح

H0: تجانس تباين الاخطاء

H1: عدم تجانس تباين الاخطاء

الشكل (02–02): اختبار تجانس التباين الاخطاء لنموذج كينز المصحح

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.006407	Prob. F(1,33)	0.9367
Obs*R-squared	0.006794	Prob. Chi-Square(1)	0.9343
Scaled explained SS	0.006519	Prob. Chi-Square(1)	0.9356

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على مخرجات EVIEWS.

$$prob\ Obs * R^2 = 0.93$$

من خلال المعادلة السابقة نلاحظ ان: $prob\ Obs * R^2 > 0.05$ ومنه نقبل الفرضية H0 عند مستوى معنوية 5% أي يوجد تجانس التباين للاخطاء.

اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج كينز المصحح

اختبار Jarque–Bera

$H0$: الاخطاء تتبع توزيع طبيعي

H1: الاخطاء لا تتبع توزيع غير طبيعي

الشكل (02-03): اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج كينز المصحح

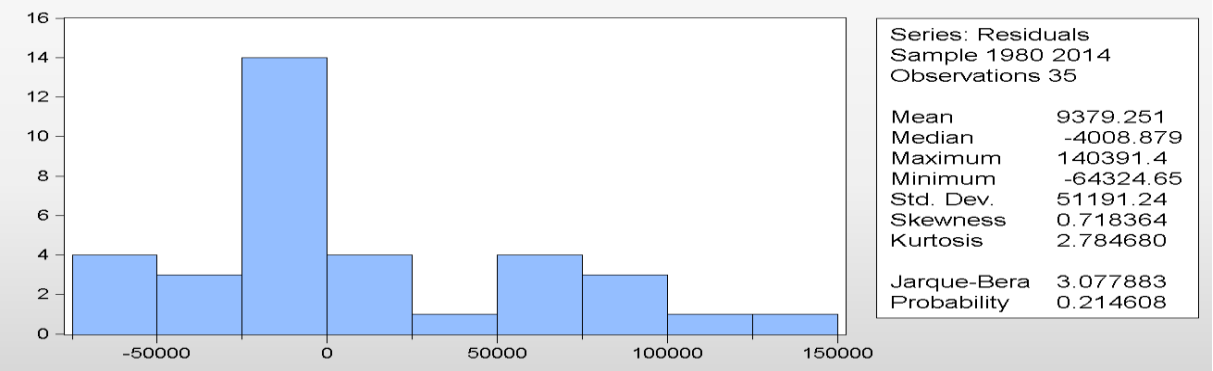

الصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على مخرجات EVIEWS.

من خلال الشكل (02-03) نلاحظ أن :

$Probability = 0.21 > 0.05$ ومنه نقبل الفرضية H0 عند مستوى معنوية 5% ومعناه أن الاخطاء تتبع توزيع الطبيعي.

المطلب الثاني : نموذج الدخل الدايم لفريدمان

تكتب دالة الاستهلاك حسب هذه النظرية على الشكل التالي[1]:

$$CMR2 = \hat{a} + Ky_t^p + \varepsilon_t \ldots . (04-02)$$

$$y_t^p = y_{t-1}^p + \lambda(y_t - y_{t-1}^p) \ldots . (05-02)$$

وبتعوض المعادلة (02-05) في (02-04) تصبح دالة الاستهلاك على الشكل التالي[2] [3]:

$$CMR2 = \widehat{B_0} + \widehat{B_1} y_t + \widehat{B_2} C_{t-1} + \varepsilon_t \ldots (06.02)$$

حيث : $\lambda = 1 - \widehat{B_2} \Leftarrow \widehat{B_2} = (1-\lambda)$

$$\widehat{K} = \frac{\widehat{B_1}}{\lambda} \Leftarrow \quad \widehat{B_1} = \lambda \widehat{K}$$

[1] . يحسب الدخل الدائم أيضا بواسطة التمهيد الآسي البسيط.

[2]. D.N.Gujarati, Basic Econometrics, 4th Edition 2004, p686-687.

[3] . المعادلة (06.02) تسمى أيضا بنموذج براون، لمزيد من التوضيح أنظر تومي صالح،مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، الجزء الثاني،OPU،الطبعة2،ص133،112،111(نماذج التوزيع الهندسي).

$$\hat{a} = \frac{B_0}{\lambda} \Leftarrow \widehat{B_0} = \lambda \hat{a}$$

$$\hat{a} = \frac{\widehat{B_0}}{1-\hat{B}_2} ، \hat{K} = \frac{\widehat{B_1}}{1-\hat{B}_2}$$ ومنه :

معالم المدى القصير : $\widehat{B_0}$ ، $\widehat{B_1}$، $\widehat{B_2}$ ، معالم المدى الطويل $\hat{K}$، $\hat{a}$.

وبعد تقدير النموذج بواسطة المربعات الصغرى العادية تحصلنا على النتائج التالية :

$$CMR2 = 349476.8 + 0.41YdR2 + 0.26\text{CMR2}(-1)\ldots(07.02)$$

$$prob(t) \quad (0) \quad (0) \quad (0)$$

$$n = 34 \quad R^2 = 0.99 \quad SC = 25.56 \quad DH = 3.31$$

$$prob(F) = 0$$

نموذج فريدمان المصحح[1] :

$$CMR2 = 509368 + 0.56YDR2 - 0.03CMR2(-1)\ldots(08.02)$$

$$prob(t) \quad (0) \quad (0) \quad (0.82)$$

$$n = 33 \quad R^2 = 0.98 \quad DH = 3.31 \quad \text{J} - \text{statistique} = 0$$

التقييم الاقتصادي:

1- على الدى القصير: من خلال تقديرنا لهذا النموذج نلاحظ وجود علاقة طردية بين الاستهلاك الحالي للعائلات والدخل المتاح، ووجود علاقة عكسية بين الدخل المتاح واستهلاك الفترة السابقة، فإذا زاد الدخل المتاح ب1 وحدة فإن الاستهلاك الحالي للعائلات يزيد ب0.56 وحدة، وإذا إنخفض استهلاك الفترة السابقة ب1 وحدة فإن الاستهلاك الحالي يزيد ب0.03 وحدة، اما بخصوص الاستهلاك المستقل فيقدر بـ 509368 مليون دج.

[1] . بعد القيام باختبار DH تبين وجود ارتباط ذاتي للأخطاء في النموذج لهذا نقدر النموذج بواسطة طريقة العزوم المعممة GMM بسبب وجود ارتباط بين حد الخطأ و الاستهلاك السابق، وللتوضيح أكثر أنظر:

D.N.Gujarati, Basic Econometrics, 4th Edition 2004, p677.

2 – على المدى الطويل : قيمة الاستهلاك التلقائي موجبة وتساوي 494532.03 مليون دج، أما بخصوص الميل الحدي للاستهلاك فقيمته 0.54 وحدة، وهذا يعني زيادة في الدخل الدائم ب 1وحدة يؤدي إلى زيادة الاستهلاك ب 0.54 وحدة.

بعد القيام بالتقييم الإقتصادي على المدى القصير والطويل، نستنتج أن معالم مدى الطويل تتفق مع فرضيات نظرية الدخل الدائم في المدى الطويل، أما معالم المدى القصير فهي غير مقبولة اقتصاديا (معلمة الاستهلاك السابق).

التقييم الاحصائي:

-اختبار المعنوية الفردية للمعالم :

اختبار معنوية المعلمة $\hat{B}_0$: اختبار الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H0: \hat{B}_0 = 0 & \text{غير معنوي} \\ H1: \hat{B}_0 \neq 0 & \text{معنوي} \end{cases}$$

من خلال المعادلة السابقة نلاحظ أن: $\text{Prob(t)} = 0 < 0.05$ ومنه نقبل الفرضية H1 عند مستوى معنوية 5% ونقر بمعنوية معلمة الثابت أي الاستهلاك التلقائي يؤثر على الاستهلاك الحالي.

اختبار معنوية المعلمة $\hat{B}_1$: اختبار الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} \text{H0: } \hat{B}_1 = 0 & \text{غير معنوي} \\ \text{H1: } \hat{B}_1 \neq 0 & \text{معنوي} \end{cases}$$

من خلال المعادلة السابقة نلاحظ أن: $prob(t) = 0 < 0.05$ ومنه نقبل الفرضية $H1$ عند مستوى معنوية 5% أي ان الدخل المتاح يؤثر على قيم الاستهلاك العائلي.

اختبار معنوية المعلمة $\hat{B}_2$: اختبار الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} \text{H0: } \hat{B}_2 = 0 & \text{غير معنوي} \\ \text{H1: } \hat{B}_2 \neq 0 & \text{معنوي} \end{cases}$$

من خلال المعادلة السابقة نلاحظ أن:

$\text{prob(t)} = 0.82 > 0.05$ ومنه نقبل الفرضية H0 عند مستوى معنوية 5% أي ان الاستهلاك السابق لا يؤثر على قيم الاستهلاك العائلي.

معامل التحديد R^2 :

نلاحظ ان $R^2 = 0.98$ أي أن الدخل المتاح يفسر 98% من الاستهلاك العائلي.

اختبار صلاحية المتغيرات الأداتية (اختبار Sargan-Hansen)

الفرضية الصفرية: صلاحية المتغيرات الأداتية وتقارب المقدرات.

الفرضية البديلة: عدم صلاحية المتغيرات الأداتية وعدم تقارب المقدرات.

من خلال المعادلة السابقة نلاحظ أن قيمة J-statistique=0، والتي هي أقل من إحصائية كتربيع بدرجة حرية 30 ودرجة معنوية 5% (43.77)، ومنه نقبل الفرضية الصفرية ونقر بصلاحية المتغيرات الأداتية وتقارب المقدرات عند مستوى معنوية 5%

اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج فريدمان المصحح

اختبار Jarque–Bera

توزيع طبيعي للاخطاء: $H0$

توزيع غير طبيعي للاخطاء: H1

الشكل (02–04): اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج فريدمان المصحح

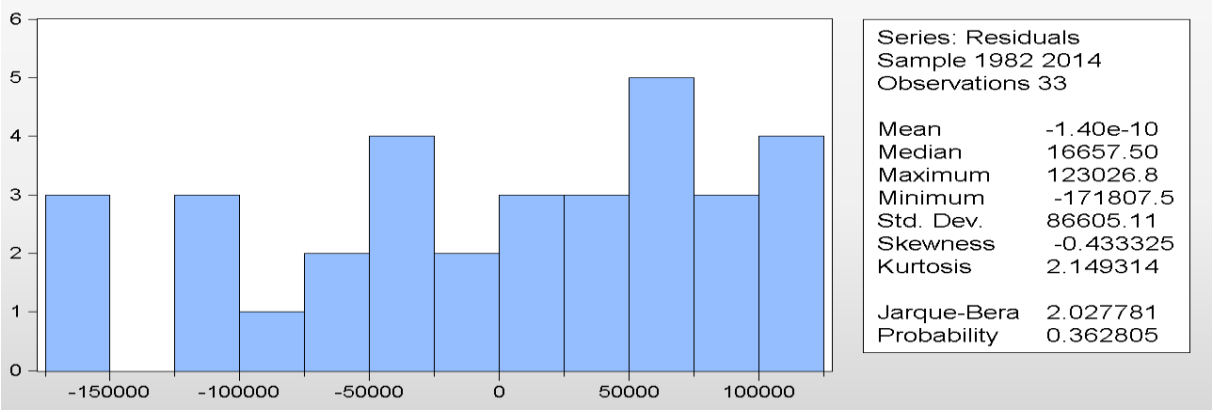

الصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على مخرجات EVIEWS.

من خلال الشكل (02–04) نلاحظ أن:

$Probability = 0.36 > 0.05$ ومنه نقبل الفرضية $H0$ عند مستوى معنوية 5% أي يوجد توزيع طبيعي للاخطاء.

بعد مناقشة النموذج اقتصاديا واحصائيا نقول ان النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية وغير مقبول من الناحية الاحصائية.

المطلب الثالث : نموذج الدخل النسبي لديوزنبري

تكتب دالة الاستهلاك حسب هذه النظرية على الشكل التالي :

$$CMR2 = a + bYDR2 + cYDR2(-1) \dots (09.02)$$

بعد تقدير النموذج تحصلنا على النتائج التالية :

$$CMR2 = 478903.8 + 0.54YdR2 + 0.008YdR2(-1) \dots (10.02)$$

$$prob(t) \quad (0) \quad (0) \quad (0.88)$$

$$n = 34 \quad R^2 = 0.98 \quad SC = 25.84 \quad D - W = 0.37$$

$$prob(F) = 0$$

نموذج ديوزنبري المصحح :

$$CMR2 = 464369.4 + 0.52YdR2 + 0.02YdR2(-1) + 0.73AR(1) + 0.33MA(1) \dots (11.02)$$

$$prob(t) \quad (0) \quad (0) \quad (0.19) \quad (0) \quad (0.12)$$

$$n = 34 \quad R^2 = 0.99 \quad SC = 24.95 \quad D - W = 1.90 \quad prob(F) = 0$$

التقييم الاقتصادي :

من خلال تقديرنا للنموذج نلاحظ وجود علاقة طردية بين الاستهلاك الحالي والدخل المتاح الحالي من جهة والدخل المتاح للفترة السابقة من جهة اخرى فإذا زاد الدخل المتاح الحالي ب1 وحدة فإن الاستهلاك الحالي للعائلات يزيد ب0.52 وحدة وإذا زاد الدخل المتاح للفترة السابقة ب1 وحدة فإن الاستهلاك الحالي يزيد ب0.02 وحدة، أما بخصوص الاستهلاك التلقائي فيقدر ب464369.4 مليون دج وهذا ما يتفق فرضيات الدخل النسبي لديوزنبري.

التقييم الاحصائي :

-اختبار المعنوية الفردية للمعالم :

اختبار معنوية المعلمة a: اختبار الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H0: a = 0 & \text{غير معنوي} \\ H1: a \neq 0 & \text{معنوي} \end{cases}$$

من خلال المعادلة السابقة نلاحظ أن: $Prob(t) = 0 < 0.05$ ومنه نقبل الفرضية $H1$ عند مستوى معنوية 5% ونقر بمعنوية معلمة الثابت أي الاستهلاك التلقائي يؤثر على الاستهلاك الحالي.

اختبار معنوية المعلمة b: اختبار الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H0: b = 0 & \text{غير معنوي} \\ H1: b \neq 0 & \text{معنوي} \end{cases}$$

من خلال المعادلة السابقة نلاحظ أن: $prob(t) = 0 < 0.05$ ومنه نقبل الفرضية $H1$ عند مستوى معنوية 5% أي ان الدخل المتاح يؤثر على قيم الاستهلاك العائلي.

اختبار معنوية المعلمة c: اختبار الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H0: c = 0 & \text{غير معنوي} \\ H1: c \neq 0 & \text{معنوي} \end{cases}$$

من خلال المعادلة السابقة نلاحظ أن: $prob(t) = 0.19 > 0.05$ ومنه نقبل الفرضية $H0$ عند مستوى معنوية 5% أي ان الدخل السابق لا يؤثر على قيم الاستهلاك العائلي.

اختبار المعنوية الكلية للمعالم :

$$\begin{cases} H0: a = b = 0 & \text{فرضية العدم} \\ H1: a \neq 0 \text{ أو } b \neq 0 & \text{فرضية البديلة} \end{cases}$$

من خلال المعادلة السابقة نلاحظ أن: $prob(F) = 0 < 0.05$ ومنه نقبل الفرضية H1 عند مستوى معنوية 5% وهذا يدل على جودة النموذج.

معامل التحديد R^2 :

نلاحظ ان $R^2 = 0.99$ أي ان متغيرات النموذج تفسر 99% من الاستهلاك العائلي.

اختبار الارتباط الذاتي : بالنسبة لاختبار D-W

حسب احصائية دربين واتسون عند مستوى معنوية 5% و k'=2، n=34

فإن:

dL =1.33 .dU =1.58

4-dU = 4 -1.58 = 2.42

4-dL = 4 -1.33 = 2.67

لدينا قيمة $D - W = 1.90$ حيث $dU > D - W < 2$

اختبار الارتباط الذاتي بالنسبة لاختبار D-W :

لدينا القيمتين الجدوليتين :

$$dL = 1.33 \text{ ، } dU = 1.58$$

نجد ان $dU < D - W < 4 - dU$ ومنه عدم وجود ارتباط ذاتي للاخطاء.

اختبار تجانس التباين لنموذج ديوزنبري المصحح :

H0: تجانس تباين الاخطاء

H1: عدم تجانس تباين الاخطاء

الشكل (02-05): اختبار تجانس التباين لنموذج ديوزنبري المصحح

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.285452	Prob. F(2,31)	0.7536
Obs*R-squared	0.614829	Prob. Chi-Square(2)	0.7353
Scaled explained SS	0.509302	Prob. Chi-Square(2)	0.7752

المصدر : من إعداد الطالبين إعتمادا على مخرجات EVIEWS.

من خلال الشكل (02-05) نلاحظ أن: $\text{prob Obs} * R^2 = 0.73$ ونلاحظ أن

$$\text{prob Obs} * R^2 > 0.05$$

إذا نقبل الفرضية H0 عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني يوجد تجانس تباين الاخطاء.

اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج ديوزنبري المصحح :

اختبار Jarque-Bera

H0 : الاخطاء تتبع توزيع طبيعي للاخطاء

H1 : الاخطاء لا تتبع توزيع غير طبيعي للاخطاء

الشكل (02-06): اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج ديوزنبري المصحح

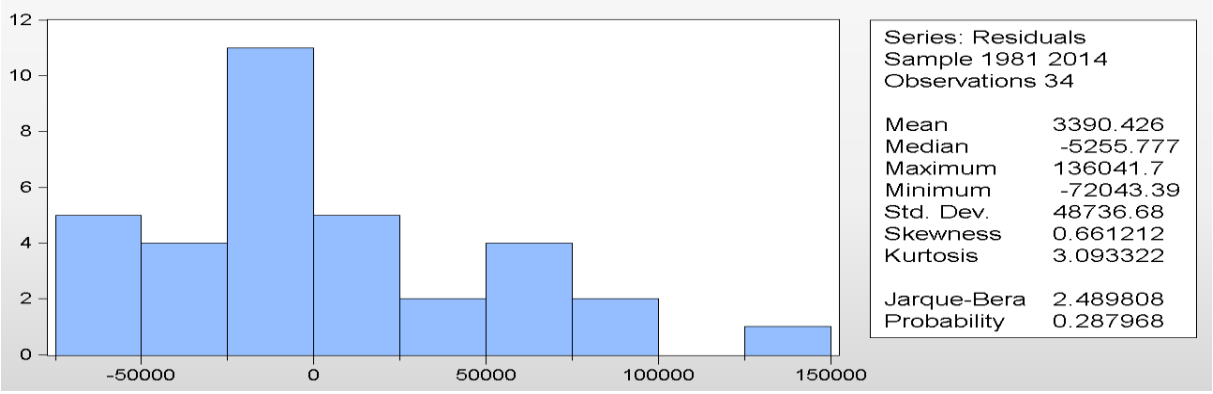

المصدر : من إعداد الطالبين إعتمادا على مخرجات EVIEWS.

من خلال الشكل (02-06) نلاحظ أن:

$\text{Probability} = 0.28 > 0.05$ إذا نقبل الفرضية H0 عند مستوى معنوية 5% ومنه يوجد توزيع طبيعي للاخطاء.

المطلب الرابع : نموذج نظرية تايلور

تكون دالة الاستهلاك حسب نظرية تايلور على الشكل التالي :

$$CMR2 = a + b(YdR2) + cMR2(-1) + ydR2(-1) \dots (12.02)$$

بعد تقدير النموذج تحصلنا على النتائج التالية :

$$CMR2 = 117942.4 + 0.50dYdR2 + 0.78CMR2(-1) + 0.11YdR2(-1) \dots (13.02)$$

$$prob(t) \quad (0.01) \quad (0) \quad (0) \quad (0.03)$$

$$n = 34 \quad R^2 = 0.99 \quad SC = 24.75 \quad DH = 0.85$$

$$prob(F) = 0$$

التقييم الاقتصادي :

من خلال تقديرنا لهذا النموذج نلاحظ وجود علاقة طردية بين الاستهلاك الحالي للعائلات والاستهلاك السابق من جهة والدخل المتاح للفترة السابقة من جهة اخرى والتغير في الدخل المتاح من جهة اخرى، فإذا زاد الاستهلاك السابق ب1 وحدة فإن الاستهلاك الحالي للعائلات يزيد ب0.78 وحدة، كذلك اذا زاد الدخل المتاح للفترة السابقة ب1 وحدة فإن الاستهلاك الحالي يزيد ب0.11 وحدة، كذلك اذا زاد التغير في الدخل المتاح الحالي ب1 وحدة فإن الاستهلاك الحالي يزيدب0.50وحدة واما بخصوص الاستهلاك المستقل فيقدر ب117942.4 مليون دج.

التقييم الاحصائي :

-اختبار المعنوية الفردية للمعالم :

اختبار معنوية المعلمة a: اختبار الفرضيات التالية:

- H0: a = 0 غير معنوي
- $H1: a \neq 0$ معنوي

من خلال المعادلة السابقة نلاحظ أن : $Prob(t) = 0.01 < 0.05$ ومنه نقبل الفرضية H1 عند مستوى معنوية 5% ونقر بمعنوية معلمة الثابت أي الاستهلاك التلقائي يؤثر على الاستهلاك الحالي.

اختبار معنوية المعلمة b: اختبار الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H0: b = 0 & \text{غير معنوي} \\ H1: b \neq 0 & \text{معنوي} \end{cases}$$

من خلال المعادلة السابقة $prob(t) = 0 < 0.05$ ومنه نقبل الفرضية $H1$ عند مستوى معنوية 5% أي ان التغير في الدخل المتاح يؤثر على قيم الاستهلاك العائلي.

اختبار معنوية المعلمة c: اختبار الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H0: c = 0 & \text{غير معنوي} \\ H1: c \neq 0 & \text{معنوي} \end{cases}$$

من خلال المعادلة السابقة $prob(t) = 0 < 0.05$ ومنه نقبل الفرضية H1 عند مستوى معنوية 5% أي ان الاستهلاك السابق لا يؤثر على قيم الاستهلاك العائلي.

اختبار معنوية المعلمة d: اختبار الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H0: d = 0 & \text{غير معنوي} \\ H1: d \neq 0 & \text{معنوي} \end{cases}$$

من خلال المعادلة السابقة $prob(t) = 0.03 < 0.05$ ومنه نقبل الفرضية H1 عند مستوى معنوية 5% أي أن الدخل السابق لا يؤثر على قيم الاستهلاك العائلي.

اختبار المعنوية الكلية للمعالم :

$$\begin{cases} H0: a = b = 0 & \text{فرضية العدم} \\ H1: a \neq 0 \text{ او } b \neq 0 & \text{فرضية البديلة} \end{cases}$$

من خلال المعادلة السابقة $prob(F) = 0 < 0.05$ ومنه نقبل الفرضية $H1$ عند مستوى معنوية 5% وهذا يدل على جودة النموذج.

معامل التحديد R^2 :

نلاحظ ان $R^2 = 0.99$ أي ان متغيرات النموذج تفسر 99% من الاستهلاك العائلي.

اختبار الارتباط الذاتي –اختبار DH

إحصائية نموذج تايلور 0.85 والتي هي أقل من إحصائية التوزيع الطبيعي 1.96 ومنه نقول بعدم وجود ارتباط الأخطاء.

اختبار تجانس تباين الاخطاء لنموذج تايلور :

- $H0$: تجانس تباين الاخطاء
- $H1$: عدم تجانس تباين الاخطاء

الشكل (02-07): اختبار تجانس تباين الاخطاء لنموذج تايلور

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	2.560064	Prob. F(3,30)	0.0736
Obs*R-squared	6.930074	Prob. Chi-Square(3)	0.0742
Scaled explained SS	3.828086	Prob. Chi-Square(3)	0.2806

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على مخرجات EVIEWS.

من خلال الشكل (02-07) لدينا: $prob\ Obs * R^2 = 0.0742$ ونلاحظ أن

$$prob\ Obs * R^2 > 0.05$$

إذا نقبل الفرضية $H0$ عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني يوجد تجانس تباين للاخطاء.

اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج تايلور :

اختبار Jarque –Bera

H0 : الاخطاء تتبع توزيع طبيعي للاخطاء

H1 : الاخطاء لا تتبع توزيع غير طبيعي للاخطاء

الشكل (02-08): اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج تايلور

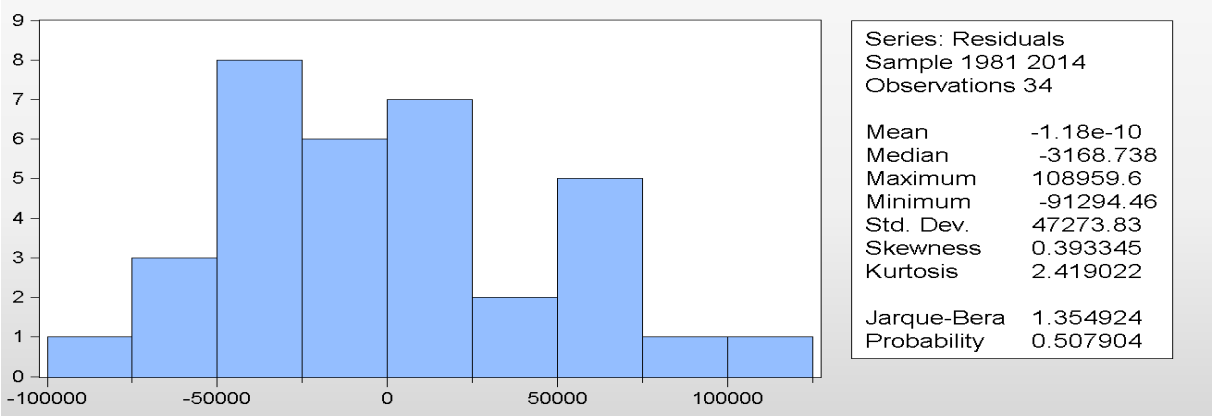

المصدر : من إعداد الطالبين إعتمادا على مخرجات EVIEWS.

من خلال الشكل (02-08) نلاحظ أن:

$Probability = 0.50 > 0.05$ إذا نقبل الفرضية H0 عند مستوى معنوية 5% ومنه يوجد الاخطاء تتبع توزيع الطبيعي للاخطاء.

النموذج الافضل هو نموذج تايلور وذلك نظرا للسلامة الاقتصادية والاحصائية للنموذج في صورته الاصلية.

اختبار التغير الهيكلي لـ chou

H0:1994 لا يوجد تغير هيكل عند سنة

H1:1994 يوجد تغير هيكلي عند سنة

$Prob.F(4;26) = 0.0042 < 0.05$ اذا نقبل الفرضية $H1$ والذي يعني وجود تغير هيكلي في النموذج في سنة 1994.

الخلاصة

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى دراسة وصفية للاستهلاك العائلي في الجزائر عن طريق تعريف الاستهلاك العائلي، وذكر خصائصه لدى المواطن الجزائري، وعرض انواع العائلات في الجزائر وتطورها، وتوضيح الاحصائيات الاستهلاكية لدى العائلات الجزائرية خلال الفترة 1980-2014، كما حاولنا ذكر بعض الدراسات السابقة التي عالجة الاستهلاك العائلي في الجزائر وبعض دول الوطن العربي وكذلك بعض الدول الاجنبية، وفي الاخير قمنا بمعالجة بعض نماذج الاستهلاك في الجزائر حسب النظرية الاقتصادية، وذلك بإسقاط الارقام والبيانات الاحصائية الخاصة بالجزائر على النظرية الاقتصادية، وطبقنا عليها دراسة قياسية، ومن خلال نتائج التحليل تبين ان نموذج تايلور هو الافضل لتفسير الاستهلاك العائلي في الجزائر خلال الفترة 1980-2014.

الخاتمة

إن دراسة الاستهلاك العائلي يعتبر عنصرا أساسيا للدراسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، والتي من بينها الجزائر، حيث أن هذه الدراسة تتجلى أهميتها في الدور الذي يلعبه الاستهلاك في تفعيل الاقتصاد الوطني، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة يستلزم الوقوف على النظريات الاقتصادية التي تفسر الاستهلاك والعوامل المؤثرة فيه، حيث تمكنا عبر مختلف الفصول المكونة لهذا البحث من الوقوف على جملة النقاط التالية :

1 – وكمدخل تأصيلي لموضوع البحث؛ استعرضنا المفاهيم الأساسية حول الاستهلاك، من خلال تعريفه وذكر أنواعه مرورا بالعوامل الاقتصادية والغير اقتصادية، التي تؤثر بدورها على الاستهلاك، حيث أشارت مختلف النظريات الاقتصادية – كنظرية الدخل المطلق لكينز وكويزنتس ونظرية الدخل الدائم لفريدمان – إلى أهمية الدخل المتاح في كونه عاملا رئيسيا مؤثرا في الاستهلاك العائلي، وتشير نظرية الدخل النسبي لديوزنبري وبراون إلى أن الاستهلاك السابق والدخل السابق هما العاملان الرئيسيان المؤثران في الاستهلاك العائلي، أما نظرية دورة الحياة لمودوغلياني التي رأت أن عامل الثروة والتوقعات المستقبلية وعامل الزمن ...الخ عوامل رئيسية مؤثرة في الاستهلاك العائلي.

2 – وكدراسة تحليلية؛ قمنا بتحليل واقع الاستهلاك العائلي في الجزائر، وذلك بإجراء دراسة وصفية، حيث بينت الدراسة على أن الاستهلاك العائلي في تطور مستمر وذلك بفضل مجهودات الدولة من خلال المخططات والبرامج التنموية ،كبرنامج التصحيح الهيكلي والإنعاش الاقتصادي، وبرنامج دعم النمو، أو البرنامج الخماسي التكميلي وكذلك البرنامج الخماسي الاقتصادي والإجتماعي، والتي كانت في مجملها تهدف إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد، ومن أجل بلوغ الهدف المنشود في هذا البحث قمنا بمعالجة بعض نماذج الاستهلاك الكلي في الجزائر حسب النظريات الاقتصادية، وذلك من خلال إسقاط الأرقام والبيانات الاحصائية الخاصة بالجزائر على النظريات الاقتصادية، وبينة نتيجة التحليل أن نموذج تايلور هو النموذج الأفضل في تفسير الاستهلاك العائلي في الجزائر خلال الفترة 1980–2014.

❖ **اختبار الفرضيات :**

الفرضية 01: إن تعدد النظريات المفسرة للاستهلاك عند الاقتصاديين أدى إلى تعدد العوامل والمتغيرات التي تتحكم في تحديده، حيث ركزت نظرية الدخل المطلق على أن الدخل المتاح هو العامل الرئيسي للاستهلاك، كما رأت نظرية الدخل النسبي على أن الاستهلاك السابق والدخل السابق هما أهم العوامل المؤثرة في الاستهلاك، أما نظريات التفضيلات فقد أبرزت دور التوقعات في تحديد الاستهلاك العائلي، حيث تعتبر نظرية التفضيلات من أهم النظريات التي فسرت الاستهلاك العائلي، وهذا ما يثبت خطأ الفرضية.

الفرضية 02: هناك عوامل اقتصادية تؤثر على الاستهلاك، كالدخل ومعدل الفائدة ...الخ، وعوامل غير اقتصادية تؤثر أيضا على الاستهلاك، كالعوامل الذاتية وعوامل المحيط الاجتماعي ...الخ، وهذا يدل على صحة الفرضية.

الفرضية 03: بينت نتائج تقدير النماذج النظرية المفسرة للاستهلاك العائلي في الجزائر على أن نموذج تايلور هو أفضل نموذج قادر على تفسير الاستهلاك العائلي، وهذا ما يثبت خطأ الفرضية.

❖ **النتائج:**

هناك نتائج نظرية وأخرى تطبيقية :

01 – النتائج النظرية :

-الدخل المتاح والاستهلاك في الفترة السابقة هما من أهم العوامل المؤثرة في الاستهلاك العائلي.

-يتأثر الاستهلاك بعدة عوامل اقتصادية وغير اقتصادية.

-نظرية الدخل المطلق اعتبرت أن الدخل المتاح هو العامل الرئيسي المؤثر على الاستهلاك العائلي.

-نظرية الدخل النسبي اعتبرت أن الدخل السابق والاستهلاك السابق أهم العوامل المؤثرة على الاستهلاك العائلي.

-نظريات التفضيلات اعتبرت أن التوقعات والثروة ...الخ، أهم العوامل المؤثرة على الاستهلاك العائلي.

-دراسة أنجل التي أجريت على ثلاثة أنواع من الأسر، لمعرفة التصرف في ميزانية كل أسرة فتوصل إلى أنه كلما كانت الأسرة فقيرة، كلما كان الجزء المخصص من ميزانيتها على الإنفاق الاستهلاكي كبير.

-دراسة كالدور مبنية على حالة توزيع المداخيل، حيث قسم الدخل إلى قسمين حسب التقسيم الإجتماعي: طبقة العمال، وطبقة المستثمرين، وخلص على أنه يجب إعطاء عناية لإدخار المستثمرين، وذلك لإنشاء المؤسسات لأنه يحتاج إلى مال كبير.

02– النتائج التطبيقية:

-يعتبر التغير في الدخل والدخل السابق والاستهلاك السابق أهم العوامل المؤثرة في الاستهلاك العائلي في الجزائر.

-هناك معايير وقواعد جديدة ظهرت في المجتمع الجزائري بعد سياسة الإنفتاح، ولاتزال تأثيراتها عميقة على أنماط الاستهلاك، والتي أدت إلى إرتفاعه وتتمثل هذه المعايير فيمايلي:

. عرفت الفترة 1994-1997 إرتفاع في معدلات البطالة، وزيادة كل من الدخل والاستهلاك بسبب الاقتصاد الغير رسمي.

. زيادة القدرة الشرائية لجميع فئات المجتمع، خاصة بعد انتشار عملية البيع والشراء بالتقسيط، الذي ساهم في خلق عملية انتعاش لحركة تبادل السلع والخدمات، وبالتالي إزدهار حركة الاستهلاك.

– النموذج الأفضل هو نموذج تايلور، وذلك نظرا للسلامة الاقتصادية والاحصائية للنموذج في صورته الاصلية.

❖ **التوصيات :**

–تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال الاعتماد على مختلف القطاعات كالزراعة، السياحة، الصناعة ...الخ، وذلك لتجنب الأزمات الاقتصادية التي مرت بها البلاد كأزمة البترول سنة 1986.

–العمل على توفير مناصب الشغل للتقليص من حجم البطالة، وهذا ما يشجع الاستهلاك ومن ثم رفع مستوى الإنتاج.

–تشجيع المنتوج الوطني للتقليص من حجم الإستراد.

–توزيع الدخل بعدالة أكثر لكونه عامل مؤثر على الاستهلاك العائلي وذلك لتحسين القدرة الشرائية للعائلات.

–ضرورة دقة وشمولية البيانات الإحصائية المتوفرة لتفادي الاختلاف، لذلك نوصي مختلف الأجهزة الإحصائية بضرورة إستكمال قاعدة البيانات الإحصائية الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية عامة، وبالمداخيل والاستهلاك العائلي خاصة.

❖ **أفاق الدراسة :**

للدراسة والتعمق في البحث وفي هذا الصدد، يمكننا أن نقترح بعض المواضيع التي ثبتت لنا من خلال هذا البحث أنها يمكن أن تكون بداية لمواضيع أخرى جديرة بالدراسة والإهتمام ونذكر منها:

–التطرق إلى النظريات التي فسرت الاستهلاك وفقا لنظرية التوقعات العقلانية، وتقديم نماذج قياسية لهذه النظرية.

–العلاقة السببية بين كل من الادخار العائلي، والاستهلاك العائلي.

قائمة المراجع

اولا: المراجع باللغة العربية

❖ **الكتب:**

1. احمد الاشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

2. بريبش السعيد، الاقتصاد الكلي " نظريات، نماذج وتمارين محلولة "، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2007.

3. حسام داود واخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2005.

4. خالد واصف الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، الاردن، عمان، 2007.

5. زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الفتح للطباعة والنشر، مصر، 2003.

6. سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الثاني، جامعة الكويت، 1994.

7. شفيق حداد، نظام سويدان، السلوك النفسي للمستهلك، عمان، الاردن،1998.

8. صلاح الشنواني، الادارة التسويقية الحديثة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان،1998.

9. ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2005.

10. ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2009.

11. طلعت اسعد عبد الحميد، التسويق وبيئته، دار المعارف للنشر، مصر، 1997.

12. عائشة مصطفى المناوي، سلوك المستهلك المفاهيم والاستراتيجيات، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، ط 2، 1998.

13. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، ط6، 2008.

14. فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي "مدخل للدراسات الاقتصادية"، دار الجداثة للطباعة، بيروت، 1981.

15. فليح حسين خلف، الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

16. كامل بكري واخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ط2، 1999.

17. محمد صالح المؤذن، عبد الرحمان العيسوي، سيكولوجيا الاستهلاك والتسويق، دار المعرفة، عمان، الاردن، 1997.

❖ **الرسائل والاطروحات الجامعية:**

18. ابوبكر سمير قيوة، استهلاك الاسر الجزائرية في ظروف التضخم دراسة تحليلية قياسية في الفترة (1970-2003)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2006-2007.

19. بختي سعاد، النمذجة القياسية لدوال الاستهلاك العائلي للفترة (1970-1999)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2000-2001.

20. بن عطية محمد، دراسة استهلاك العائلات الجزائرية ما بين 1969 و 2005، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ابي بكر بالقايد تلمسان، 2005-2006.

21. جبارة مراد، انعكاس اعادة توزيع الدخل عن طريق الزكاة على دالة الاستهلاك الكلية مع الاشارة الى حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2008-2009.

22. جرياني ويزة، استهلاك العائلات الجزائرية، دراسة قياسية تحليلية للفترة (1980-2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة اوكلي محمد الحاج البويرة، 20013-2014.

23. جوادي عصام، شريط خالد، دراسة تحليلية وقياسية لسلوك استهلاك العائلات في الفترة (1970-2008)، حالة: الجزائر، تونس، المغرب، مذكرة مهندس دولة في الاحصاء والاقتصاد التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للاحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2012-2013.

24. سمير معوشي، التحليل الكمي لسلوك الانفاق الاستهلاكي الاسري في الجزائر اتجاه المجاميع السلعية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2006-2007.

25. صباح زروخي، محددات الاستهلاك العائلي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة لمسيلة، 2011-2012.

26. مكاك ليلى، دور وكالة التنمية الاجتماعية في تحسين ظروف الاسرة الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010-2011.

27. ميغاري كريمة، دراسة دوال الاستهلاك في بعض بلدان شمال افريقيا باستعمال نماذج بيانات بانيل (1990-2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، 2013-2014.

❖ **الدوريات والمجلات:**

28. احمد سلامي، محمد شيخي، "تقدير دالة الادخار العائلي في الجزائر 1970-2005"، مجلة الباحث، ع.06/2008).

❖ **المؤتمرات والملتقيات والندوات:**

29. البشير عبد الكريم، الحل الاسلامي لمعضلة تناقص الميل الحدي للاستهلاك-تحليل نظري وميداني-،

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية:

❖ **Theses**:

30. Angus S.Deaton, Javier Ruiz_castillo, Duncan Thomas, the influence of household composition on household expenditure patterns: theory and Spanish evidence.

❖ **Articles**:

31. Himatullah khan, Anipirical investigation of comsuption under Relative icome hypothesis: Evidence from homeholds in northern Pakistan, International Journal of Economic Sciences, Vol. III / No. 2 / 2014.

❖ **Seminars and Electronic Documents**:

32. Silvian Bouyon, what drives household consumption in the EU-28?.

الملاحق

المحق 01: الجدول(01.02): تطور الدخل والاستهلاك للقطاع العائلي خلال فترة (1980–1994).

السنوات	الدخل المتاح (مليون دج)	الاستهلاك العائلي (مليون دج)	مؤشر اسعار الاستهلاك (سنة الاساس 2001)	الاستهلاك العائلي الحقيقي (مليون دج)
1980	82013.6	67816.5	8.32	815102.16
1981	95261.7	84750.3	9.54	888367.92
1982	109151.7	92648.5	10.13	914595.26
1983	124134.8	103047.9	10.74	959477.65
1984	134212.9	122372.5	11.62	1053119.62
1985	152642	136423.1	12.84	1062485.20
1986	174857.2	152125.1	14.42	1054959.08
1987	178738.7	149865.7	15.51	966252.09
1988	238802.4	208875.7	16.42	1272080.99
1989	289466.9	257269.8	17.95	1433257.93
1990	362372.2	305042.3	21.16	1441598.77
1991	522464.2	410049.9	26.64	1539226.35
1992	691955.6	538844.5	35.08	1536044.75
1993	823445.5	639067.6	42.28	1511512.77
1994	972327.6	826754.5	54.54	1515868.17

من اعداد الطالبين: بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء ONS. ونظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية.

الملحق 02: الجدول02.02): تطور الدخل والاستهلاك للقطاع العائلي خلال فترة (1995–2014)

السنوات	الدخل المتاح (مليون دج)	الاستهلاك العائلي	مؤشر اسعار الاستهلاك (سنة الاساس 2001)	الاستهلاك الحقيقي (مليون دج)
1995	1244536.7	1103081.9	70.79	1558245.37
1996	1491231.3	1319393.2	84.03	1570145.42
1997	1611240.8	1411669.5	88.82	1589359.94
1998	1806789.1	1531502.9	93.26	1642186.25
1999	2003010.2	1642338.5	95.68	1716490.90
2000	2104967.3	1684862.8	95.97	1755614.04
2001	2365714.9	1817277.4	100	1817277.4
2002	2531881.8	1955242	101.43	1927676.22
2003	2751213.9	2090638	105.75	1976962.64
2004	3035676.8	2333218.5	109.95	2122072.30
2005	3404927.8	2510479.4	111.47	2252156.99
2006	3738164.1	2647004.7	114.05	2320916.00
2007	4307598.2	2893221.4	118.24	2446905.78
2008	4885164.9	3305473.4	123.98	2666134.37
2009	5531239.8	3710724.5	131.10	2830453.47
2010	6128101.5	4043142.1	136.23	2967879.39
2011	7262252.3	4475513.7	142.39	3143137.65
2012	8217787.6	5123908.5	155.10	3303616.05
2013	9231402.7	5674376.5	160.11	3544048.77
2014	9789140.5	6162718.6	164.77	3740194.57

من اعداد الطالبين : بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء ONS. ونظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية.

الملحق 03: نموذج كينز

نموذج كينز

Dependent Variable: CMR2
Method: Least Squares
Date: 04/13/16 Time: 23:21
Sample: 1980 2014
Included observations: 35

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
YDR2	0.554104	0.010750	51.54542	0.0000
C	462798.1	31461.41	14.71002	0.0000

R-squared	0.987732	Mean dependent var	1867647.
Adjusted R-squared	0.987360	S.D. dependent var	827029.1
S.E. of regression	92980.04	Akaike info criterion	25.77360
Sum squared resid	2.85E+11	Schwarz criterion	25.86248
Log likelihood	-449.0380	Hannan-Quinn criter.	25.80428
F-statistic	2656.931	Durbin-Watson stat	0.347347
Prob(F-statistic)	0.000000		

(01–03) نموج جكينز المصحح

Dependent Variable: CMR2
Method: ARMA Generalized Least Squares (Newton-Raphson)
Date: 04/15/16 Time: 19:28
Sample: 1980 2014
Included observations: 35
Convergence achieved after 9 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients
d.f. adjustment for standard errors & covariance

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
YDR2	0.524078	0.028107	18.64555	0.0000
C	500066.5	144572.6	3.458930	0.0016
AR(1)	0.947714	0.095629	9.910329	0.0000

R-squared	0.996036	Mean dependent var	1867647.
Adjusted R-squared	0.995789	S.D. dependent var	827029.1
S.E. of regression	53670.71	Akaike info criterion	24.76621
Sum squared resid	9.22E+10	Schwarz criterion	24.89952
Log likelihood	-430.4086	Hannan-Quinn criter.	24.81223
F-statistic	4020.601	Durbin-Watson stat	1.806946
Prob(F-statistic)	0.000000		
Inverted AR Roots	.95		

الملحق 04: نموذج فريدمان

موذج فريدمان

Dependent Variable: CMR2
Method: Least Squares
Date: 04/15/16 Time: 19:37
Sample (adjusted): 1981 2014
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
YDR2	0.416765	0.043099	9.669959	0.0000
CMR2(-1)	0.261223	0.082704	3.158537	0.0035
C	349476.8	49221.54	7.100079	0.0000

R-squared	0.991609	Mean dependent var	1898604.
Adjusted R-squared	0.991068	S.D. dependent var	818623.9
S.E. of regression	77366.90	Akaike info criterion	25.43460
Sum squared resid	1.86E+11	Schwarz criterion	25.56928
Log likelihood	-429.3882	Hannan-Quinn criter.	25.48053
F-statistic	1831.821	Durbin-Watson stat	1.001540
Prob(F-statistic)	0.000000		

(01-04)

نموذج فريدمان المصحح

Dependent Variable: CMR2
Method: Generalized Method of Moments
Date: 04/15/16 Time: 19:53
Sample (adjusted): 1982 2014
Included observations: 33 after adjustments
Linear estimation & iterate weights
Estimation weighting matrix: HAC (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)
Standard errors & covariance computed using estimation weighting matrix
Convergence achieved after 1 weight iteration
Instrument specification: YDR2(-1) YDR2(-2)
Constant added to instrument list

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
YDR2	0.566561	0.093935	6.031385	0.0000
CMR2(-1)	-0.037722	0.172214	-0.219042	0.8281
C	509368.0	102254.6	4.981368	0.0000

R-squared	0.988603	Mean dependent var	1929275.
Adjusted R-squared	0.987843	S.D. dependent var	811236.6
S.E. of regression	89445.37	Sum squared resid	2.40E+11
Durbin-Watson stat	0.421137	J-statistic	0.000000
Instrument rank	3		

الملحق 05: نموذج ديوزنبري

نموذج ديوزنبري

Dependent Variable: CMR2
Method: Least Squares
Date: 04/13/16 Time: 23:28
Sample (adjusted): 1981 2014
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
YDR2	0.542056	0.054110	10.01770	0.0000
YDR2(-1)	0.008497	0.058041	0.146403	0.8846
C	478903.8	31292.59	15.30407	0.0000

R-squared	0.988917	Mean dependent var	1898604.
Adjusted R-squared	0.988202	S.D. dependent var	818623.9
S.E. of regression	88918.25	Akaike info criterion	25.71292
Sum squared resid	2.45E+11	Schwarz criterion	25.84760
Log likelihood	-434.1196	Hannan-Quinn criter.	25.75885
F-statistic	1383.027	Durbin-Watson stat	0.375315
Prob(F-statistic)	0.000000		

(01–05)

نموذج ديوزنبري المصحح

Dependent Variable: CMR2
Method: ARMA Generalized Least Squares (Newton-Raphson)
Date: 04/15/16 Time: 19:40
Sample: 1981 2014
Included observations: 34
Convergence achieved after 4 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients
d.f. adjustment for standard errors & covariance

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
YDR2	0.525894	0.020285	25.92474	0.0000
YDR2(-1)	0.027631	0.020720	1.333564	0.1927
C	464369.4	73244.70	6.339973	0.0000
AR(1)	0.733517	0.154941	4.734171	0.0001
MA(1)	0.333395	0.211898	1.573373	0.1265

R-squared	0.996438	Mean dependent var	1898604.
Adjusted R-squared	0.995947	S.D. dependent var	818623.9
S.E. of regression	52118.74	Akaike info criterion	24.73454
Sum squared resid	7.88E+10	Schwarz criterion	24.95900
Log likelihood	-415.4872	Hannan-Quinn criter.	24.81109
F-statistic	2028.080	Durbin-Watson stat	1.908482
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots	.73
Inverted MA Roots	-.33

الملحق 06: نموذج تايلور

Dependent Variable: CMR2
Method: Least Squares
Date: 04/13/16 Time: 23:11
Sample (adjusted): 1981 2014
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(YDR2)	0.504186	0.030511	16.52477	0.0000
CMR2(-1)	0.784059	0.093912	8.348846	0.0000
YDR2(-1)	0.117452	0.052275	2.246798	0.0322
C	117942.4	46623.16	2.529695	0.0169

R-squared	0.996665	Mean dependent var	1898604.
Adjusted R-squared	0.996332	S.D. dependent var	818623.9
S.E. of regression	49581.21	Akaike info criterion	24.57074
Sum squared resid	7.37E+10	Schwarz criterion	24.75031
Log likelihood	-413.7026	Hannan-Quinn criter.	24.63198
F-statistic	2988.661	Durbin-Watson stat	1.756915
Prob(F-statistic)	0.000000		

(06–01)إختبار التغير الهيكلي لنموذج تايلور

Chow Breakpoint Test: 1994
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints
Varying regressors: All equation variables
Equation Sample: 1981 2014

F-statistic	4.958982	Prob. F(4,26)	0.0042
Log likelihood ratio	19.27704	Prob. Chi-Square(4)	0.0007
Wald Statistic	19.83593	Prob. Chi-Square(4)	0.0005